

UNIVERSITY LIBRARIES

جامعة الملك سعود



شؤون المكتبات

Kingdom of Saudi Arabia

King Saud University

Riyadh, 11451 P.O. Box 2454

NO.

الرقم :

مكتبة جامعة الملك سعود قسم التطويرات

الرقم: ٤٦٦٧ - ١٣٩٩  
العنوان: نزعة النثر في شعر أبي تمام  
المؤلف: أبو تمام - محمد بن عبد الله بن عبد الوهاب  
تاريخ النسخ: ١٤٠٠ - ١٤٠١  
اسم الناسخ: حاتم الدريج الحمر  
عدد الأوراق: ٢٨  
ملاحظات: ---

Copyright © King Saud University



٢١٣١

ن ° ح

نزهة النظر بتوضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر.

تأليف ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي - ٨٥٢ هـ. بخط

حسام الدين الحسن بن المراد بن الحسن المراد في القرن الثالث عشر الهجري تقديره.

٦٦٧٤

٢٨ ق

٢٠ س

١٥ × ٢٠ سم

نسخة حسنة، خطها نسخ دقيق، طبع مرتين آخرهما

سنة ١٣٠٨ هـ.

كشف الظنون ١٩٣٦: ٢ معجم المطبوعات ٨١: ١

١- مصطلح الحديث ٢- المؤلف ٣- الناسخ

٤- تاريخ النسخ ٥- شرح نخبة الفكر في مصطلح

١٢٤٩

٤

١٧-٨-١٢٠٨



٨٢



Copyright © King Saud University



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي لم يزل علما قديرا بما قوما سبيحا بصيرا واشهد  
ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واكثره تكبيرا وصلى  
الله على سيدنا محمد وآله وسلم الى الناس كافة بشيرا ونذيرا  
وعلى محمد وصحبه وسلم تسليما كبيرا **امام** فان النصاب  
ينف في اصطلاح اهل الحديث قد كثرت له لغة في القديم والحديث  
في اوله من تصنيف في ذلك القاضي ابو محمد الرامهرمزي في كتاب  
الحديث الفاصل بينكم يستوعب الحاكم ابو عبد الله السابري  
اكثر من مذهب ولربوب وندره ابو نعيم الاصبهاني فعمل على كتابه  
مستخرجا وابقى اشياء للتعقب ثم جاء بعدهم الخطيب ابو بكر البغدادي  
فصنف في الفوائد الرواية كتابا سماه الحكاية وفي ادبها كتابا سماه  
الجامع الادب الشيخ والسمع وقل من فنون الحديث الا والاصف  
فيه كتابا مفردا فكان كما قال الحافظ ابو بكر بن نقطة كل من انصف  
علم الحديث بعد الخطيب عياله على كبره ثم جاء بعدهم بعض من تأخر  
عن الخطيب فلهذا من هذا العلم بنصيب مجمع القاضي عياض كتابا لطيفا  
سماه الاماع وابو حفص المياخي جزءا سماه ما لا يبع الحديث جملة ومما  
ذلك من النصاب التي اشهرت وبسطت يستوفى علمها واختصرت  
ليسير فهمها الى ان جاء الحافظ الفقيه في الدين ابو عمر عثمان بن صلاح  
عبد الوهيد الشيرازي في تاريخ مشق فجمع لما ولي تدريس الحديث بالمدن  
الاشرفية كتابه المشهور فذهب فنون واملاء شيئا بعد شيئا فلهذا لم

المعنى

لم يحصل ترتيبه على الوضع المناسب واعتنى بنصاب الخطيب المعروفة  
في شتات مقاصدها وضم اليه ما من غيرها من فوائد ما اجتمع في  
كتابه ما تفرق في غيره فلهذا عكف الناس عليه ونسبوا بسيره فلا يحصى  
كم ناظم له وفحصر مستدركه عليه ومقصر ومعارض له وفنصره في  
بعض الخوان ان الخضر لهم المم من ذلك فلهذا في اوراق لطيفة سميتها  
بخطبة الفكر في المصطلح اهل الاثر على ترتيب بنكرته وسبلا شريفة مع ما تضمنت  
اليمن شواهد الفوائد وروايات الفوائد فرغ من كتابي ثانيا ان اضع عليها اثرها  
في كل اجل رموزها وفتح كنوزها وبوضع ما خفي على المبتدئ من ذلك  
فاجبت الى شواله رجاء لانه راج في تلك المسالك فبالفت في شرحها في الايضاح  
والوضوح ونهت عن خبايا زواياها لان صاحب البيت ادرى بما فيه وظهر لي  
ان ابراده على صورة البسط البقود مجرما في ضمن توضيحها او فوسلك هذه  
الطريق القليل السالك **طريق** طالبنا من الله تعالى التوفيق فيما هانك الخبر عند  
علماء هذا الفن فراء في الحديث وقيل الحديث ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم  
والخبر ما جاء عن غيره ومن ثم قيل لمن ينقل بالتواريخ وما شاكلها الاخبار  
ومن ينقل بالسنة النبوية الحديث وقيل بينهما عموم وخصوص فكل حديث خبر من  
عكس ههنا بالخبر يكون اشمل فهو باعتبار وصوله اليها اما ان يكون له طريق  
اسانيد كثيرة لان طرقا جمع طريق ونقول في الكثرة تجمع على فعلين وفي القلة  
على افعلة والمراد بالطرق الاسانيد والاسناد حكاية طريق المبتدئ وتلك الكثرة  
احد شروط التواتر اذا وجدت بلا حصر عدد معين بل تكون العادة قد  
احالت تواترهم على الكذب وكذا وقوعهم اتفاقا من غير قصد ولا







الحديث في فضله من غير بن المستفيض والمشهور وأعم من ذلك ومنهم من غاب عن كيفية أخرى وليس من مباحث هذا الفن ثم المشهور يطلق على

على شرطها وعلى ما اشترط على السنة فيستعمل ماله استاد واحد فصاعدا بل لا يوجد له اسناد أصلا والثالث العزيز وهو أن لا يرويه أقل من اثنين عن اثنين وتحت ذلك ما قلته وجوده وأما كونه عزى قوى بحجته من طريق أخرى وليس شرطاً للصحيح خلاف لمن دعيه وهو أبو علي الجبائي من المعتزلة وأليه يومئ كلام الحاكم في عبد الله في علوم الحديث حيث قال الصحيح أن يرويه الصحابة المائل عن اسم الجاهل بالكتاب يكون له روايان ثم يبدأ به أهل الحديث إلى وقتنا كإشهادة على الشهادة وصريح القاضي أبو بكر من العرب في شرح البخاري بانه لك شرط البخاري واجاب نعم اورد عليه من ذلك جواب فيه نظر لانه قال فان قيل حديث الاعمال بالنيات فرد لم يرد عن عمر لا علقه قال قلنا أبو بكر خطيبه عمر على المنبر بحضرة الصحابة فلو لا انهم يعرفونه لا نكروه كذا في الروايات يعقب بانه لا يلزم من كونهم سكاوتهم ان يكونوا سمعوا من غيره وبان هذا لو سلم في غيره في تفرقة علقه ثم تفرقة محمد بن ابراهيم بن علقه ثم تفرقة يحيى بن سعيد بن محمد بن علي ما هو الصحيح الموقوف عند الخليل وقد وردت له متابعات لا يعبر بها وكذا لا سلم جوابه في غير حديث عمر لا ابن شريك ولقد كان يكفي القاضي في بطلان ما ادعى انه شرط البخاري اول حديث مذكور فيه وادعى ابراهيم بن نفعه عوام وقاله رواية اثنين عن اثنين الا ان ينزه لا يوجد أصلا قلت ان اسناداً لرواية اثنين فقط عن اثنين فقط لا توجد أصلا فيمكن ان يليم واما صورة العزيز الذي حترها فوجوده بان لا يرويه أقل من اثنين من أقل من اثنين مثله ما رواه الشيخان من حديث انس

<

انس والبخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يؤمن أحدكم حتى يكون أحب اليه من ولده وولده الحديث ورواه عن انس قتادة وعبد العزيز بن صهيب ورواه عن قتادة شعبان وسعيد ورواه عن عبد العزيز اسمعيل بن علقمة وعبد الوارث ورواه عن كل جماعة والرابع القريب وهو ما ينفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التقدير من السند على ما سنقسم اليه العزيز المطلق والعزيز النسبي وكلها أي فيهما الاربعة المذكورة سواء لا أول وهو المتواتر أحاد ويقال لكل خبر واحد وخبر الواحد في اللغة ما يرويه شخص واحد وفي الاصطلاح ما لم يجمع شروط التواتر وفيها المقبول وهو ما يجب العمل به عند الجمهور وفيها المردود وهو ما لم يرج صدق الخبر بتوقف الاستدلال بها على البحث عن احوال روايتها واول الاول وهو المتواتر فكله مقبول الا فاداه القطع بصدق خبره بخلاف غيره من اخبار الاحاد لكن انما وجب العمل بالمقبول منها لانها اما ان يوجد فيها اصل صفة القبول وهو بثبوت صدق الناقل او اصل صفة الرد وهو بثبوت كذب الناقل ولا فاول يغلب على الظن صدق الخبر بثبوت صدق ناقله فيؤخذ به والثاني يغلب على الظن كذب الخبر بثبوت كذب ناقله فيطرح والثالث ان وجدت قرينة تلحقه باحد القسمين الحق والافيقف فيه واذا توقف عن العمل بصادق المردود لا بثبوت صفة الرد بل كونه لم توجد فيه صفة توجب القبول وادلهما وقد يقع فيها أي في اخبار الاحاد المنقبة الى المشهور عزيز وغريب ما يغلب العلم النظري بالقرائن على المختار خلافاً لمن ادعى ذلك خلافاً في التحقيق لفظي لان من جواز اطلاق العلم قيد بكونه نظرياً وهو الحاصل







اطلاق الاسمية عليها واما من حيث استعمال الفعل المشتق فلا يفرقون  
فيقولون في المطلق والنسب نفوذ به فلا ن او اعرب فلا ن وقريبين هذا  
اختلاف في المنقطع والمرسل هل هما متغايران والا فاكثر الحديثين على التفاضل  
عند اطلاق الاسم واما عند استعمال الفعل المشتق فيستعملون لاسرنا فقط  
فيقولون ارسله فلا ن سواء كان ذلك مرسل ام منقطعا ومن لم يطلق  
غير واحد ممن لم يلاحظ مواقع استعماله على كثير من الحديثين اقم لا يفرقون  
بين المرسل والمنقطع وليس كذلك لما مر ذكره وقل من نبه على النكته في ذلك  
وانه اعلم وخبر الاحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند غير معقل ولا  
شاذ هو الصحيح لذاته وهذا اول تقسيم المقبول الى اربعة انواع لانه اما ان يستعمل  
من صفات القبول على علاها او الاو<sup>ل</sup> الصحيح لذاته والثاني ان وجد ما يجبر  
ذلك المقصود بكنة الطرق فهو الصحيح ايضا لكن لا لذاته وحيث لا خبر ان فهو  
الحسن لذاته وان قامت قرينة ترجح جانب قبول ما يتوقف فيه فهو الحسن ايضا  
للاذاته وقدم الكلام على الصحيح لذاته لعل رتبة والماد بالعدل منزلة ملكة تحمله  
على ملازمة التقوى اجتناب الاعمال السيئة من شرك او فسق او بدعة والضبط  
ضبط صدر وهو ان ثبت ما سمعه بحيث يمكن من استحضاره متى شاء وضبط كتاب  
وهو صيانته لديه من عدم فيه وصححه الى ان يؤدي منه وقد بالتام اشارة  
الى رتبة العليا في ذلك والمفضل ما سلم اسناده من سقوط فيه بحيث يكون كل  
من رجاله سمع ذلك المروي من شجرة والسند تقدم ترتيبه والمعلل لعمد ما فيه  
علة واصطلاحا ما فيه على تخفية قاذحة والمشاذ لغة ما يفرد المنفردة  
واصطلاحا ما يخالف فيه الراوي من سوانح منه وله تفسير سياقي

سياقي قوله وخبر الاحاد كالحسن وباقي قيوده كالفضل وقوله  
بنقل عدل اعتبارا عما ينقله غير العدل وقوله هو يستعمل فضلا اي ضمير فضل  
يتوسط بين المبتدأ والخبر واذ بان ما بعده خبرا عما قبله وليس يفتى له و  
قوله لذاته يخرج ما يستعمل صحيحا بما مر خارج عنه كان قد تم وتفاوتت رتبة  
اي الصحيح بسبب تفاوت هذه الاوصاف المفتضية للصحيح في القوة فانها كما  
نت مقيمة لقلية النظر الذي عليه مدار الصحة اقتضت ان تكون لها در  
جات بعضها فوق بعض بحسب الامور المقتضية وادناها كذلك فما تكون رواته  
في الدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر الصفات التي توجب  
الرجحان كان اصح مادونه من الرتبة العليا في ذلك ما اطلق عليه بعض الائمة انه اصح  
الاسانيد كما لزمه عن سالم بن عبد الله بن عمر بن عبد الله عن ابيه وكثير بن سيرين  
عن عبيدة بن عمر عن علي بن ابي رافع عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه  
ودونهما في الرتبة كذا يراه بردين عبد الله بن البردة عن جده عن ابيه  
ابن موسى وكذا بن ابي سلمة عن ثابت عن انس بن مالك عن ابيه عن ابيه عن ابيه  
ابن صالح عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه عن ابيه  
ههنا فان الجميع يشتمل اسم العدالة والضبط الا ان الرتبة الاولى فيهم من الصفات  
المرجحة ما يقتضي تقديم روايتهم على التي لها وفي التي يليها موقوفة الضبط ما يقتضي  
تقديمها على الثالثة وهي مقدمة على رواية من بعد ما يفرد به حسنا كحديث  
اسحق عن عامر بن عمر عن جابر بن عبد الله عن ابيه عن جده وقس على هذه  
المراتب ما يشبهها والمرتبة الاولى هي التي اطلق بعض الائمة انها اصح الاسانيد  
والعقد عدم الاطلاق لترجمة معينة منها ثم يستفاد من مجموع ما اطلق



الائمة عليه السلام كاد مجيبة على ما لم يطلقون وبلغت بها القاضل ما اتفق البخاري على تخرجه  
بالنسبة الى ما انفرد به احدها وما انفرد به البخاري بالنسبة الى ما انفرد به  
مسلم لان اتفاق العلماء بعد ما على تعلق كتابها بالقبول واختلاف بعضهم في ايرادها  
اربع اتفاقا على ارجح من هذه الحجة بما لم يتفقا عليه وقد صرح الجمهور بتقديم  
صحيح البخاري في الصحة ولم يوجد عن احد الصريح بقبضه وانما نقل عن ابي علي  
النسائي ان قال ما تحت اديم السماء اصح من كتاب مسلم فلم يصح بكونه اصح انما  
نفي وجوه كتاب اصح من كتاب مسلم اذا المنقح انما هو ما تقتضيه صفة افعل من  
زيادة صحة في كتاب شارك كتاب مسلم في الصحة مما زاد تلك الصحة عليه ولم ينفع  
المساواة وكذلك ما نقل عن بعض المخاريق انه فضل صحيح مسلم على صحيح البخاري  
فذلك فيما يرجع الى حسن السباق وجودة الوضع والترتيب ولم يفصح احد منهم  
بان ذلك يرجع الى الاصح ولو افسحوا لرواه عنهم شاهد بوجوده فالصحة  
التي تدور عليها الصحة في كتاب البخاري انما هي في كتاب مسلم واشد وشرط فيها  
اقوى واسد ما رجحانه من حيث الاتصال فلا اشتراط ان يكون الراوي قد ثبت له  
لقاء من روى عنه ولو مرة واكتفى مسلم بطلق المعاصرة والزعم البخاري بان  
محتاج الى ان لا يقبل لعنفه اصلا وما الزعم به ليس بله زم لان الراوي  
اذا ثبت له اللقاء مرة لا يجزى في رواية احتمال ان يكون الراوي قد سمع منه  
يلزم من جريانه ان يكون مدلسا والمستند معروضة في غير المدلس واما رجحانه  
من حيث العدالة والضبط فلان الرجال الذين تكلم بهم من رجال مسلم اكثر  
عدد امن الرجال الذين تكلم بهم من رجال البخاري مع ان البخاري مع ان  
البخاري لم يكتر من اخراج حديثهم بل غالبهم من ثبوت الذين اخذ عنهم ومارس  
حديثهم بخلاف مسلم في الامرين واما رجحانه من حيث عدم التدود والاعلال  
فلا ان استفد على البخاري من الاحاديث اقل عدد واما استفد على مسلم هذا

من صحيح البخاري

هذا مع اتفاق العلماء عن ان البخاري كان اجل من مسلم في العلوم ولوف بضاعة  
الحديث منه وان مسلما تليبه وخرجه ولم يزل يستفيد منه ويتبع اذ ان صح  
قال الدارقطني لولا البخاري وفاته اي ومن هذه الجهة وهي ارجح شرط البخاري  
على غير قدم صحيح البخاري على غيره من الكتب المصنفة في الحديث ثم صحيح مسلم لمشادته للبحار  
في اتفاق العلماء على تعلق كتابه بالقبول ايضا سوى ما علة ثم تقدم في الارضية حيث  
الاصح ما وافقه شرطها لان الماد به رواهما باق شرط الصحيح ورواهما قد حصل  
الاتفاق على القول بتقدم شرط البخاري بطريق اللزوم فمقدمون على غيرهم في روايتهم وهذا اصل  
لا يخرج عنه الا بدليل فان كان الخبر على شرطهما معا كان دون ما اخرج مسلم او مثله  
وان كان على شرط واحد هما فقدم شرط البخاري وحده على شرط مسلم وحده نبيلا اصل  
كل منهما فخرج لنا من هذا ستة اقسام تتفاوت درجاتها في الصحة وهم قسم سابع وهو ما ليس  
على شرطهما اجتماعا وانواد هذا التفاوت انما هو بالنظر الى الحجة المذكورة اما لو  
خرج قسم على ما فو به باور اذ يفتقر الترجيح فانه يقدم على ما فو به اذ قد يفرق للمنفق بما يجله  
فالقائل ان كان الحديث عند مسلم مثلا وهو مشهور قاصر عن درجة التواتر كحقيقة تواتر  
صاحبها لعبد العلم فانه يقدم على الحديث الذي يخرج البخاري اذ كان قد اطلقا وكما لو  
كان الحديث الذي لم يخرجاه من زعمه وصفت بكونها اصح الا سائدا كما كس عن نافع عن ابن  
عمره فانه يقدم على ما انفرد به احدهما مثلا لا سيما اذا كان في اسناده من  
فيه مقال فان خفف الخط اي قل يقال خفف القوم خفوا فقلوا والمراد مع  
بقية الشروط المستند من حد الصحيح فهو الحسن لانه لا شئ خارج وهو  
الذي يكون حسه بسبب الاعتقاد نحو حديث المستور اذا تعددت طرقه وخرج  
بأشراط باق في الاوصاف الضعيف وهذا القسم من الحسن اشكر للصحيح في الا



في الاجتماع به وان كان دونه ومثابه له في انقسامه الى مراتب بعضها  
 فوق بعض وبكثرة قوتها يصحح وانما يحكم بالصفة عند تعدد الطرف لان  
 الصورة التي هي قوة تجبر القدر الذي قصير ضبطه روى الحسن عن راوي الصحيح  
 ومن ثم نطق الصفة على الاسناد الذي يكون حسنا لانه لو تعدد اذا هذا  
 تعدد وحيث ينفرد الوصف فان جماعا يصحح والحسن وصف واحد يقول  
 الترمذي وغيره حديث حسن صحيح فلهذا الحاصل من المجتهد في التاقل بل اجتمعت  
 فيه شروط الصفة او قصير عنها وهذا حيث يحصل منه التفرّد بتلك الرواية و  
 عرف بهذا الجواب من اشكال الجمع بين الوصفين فعلا للحسن فاصر عن صحيح في  
 الجمع بين الوصفين اثبات لذلك القصور ونفيه وتحصل الجواب ان تردّد  
 ائمة الحديث في ناقله اقضى لمجتمعا ان لا يصح باحد الوصفين فيقال  
 فيه حسن باعتبار وصفه عند قوم صحيح باعتبار وصفه عند قوم وغاية  
 ما فيه انه حذف منه عرف التردد لان حقه ان يقول حسن وصحيح وهذا  
 كما حذف عرف العطف من ذلك بعدد وعلى هذا فاقوله حسن صحيح دون  
 ما قبله في صحيح الترمذي اقوى من التردد وهذا حيث التفرّد والاى اذا لم يحصل  
 التفرّد فاطلاق الوصفين معا على الحديث يكون باعتبار اسنادين احدهما  
 صحيح والاخر حسن وعلى هذا فاقوله حسن صحيح فوق ما قبله في صحيح فقط اذا كان  
 فردا ان كثرة الطرف تقوى فان قيل قد مرخ الترمذي بان شرط الحسن ان يروى  
 من غير وجه فكيف يقول في بعض الاحاديث حسن غريب لان عرف هذا الوجه فا  
 الجواب ان الترمذي لم يعرف الحسن طلقا وانما عرفه بنوع خاص منه وقع في كتابه  
 وهو ما يقول فيه حسن من غير صفة اخرى وذلك انه يقول في بعض الاحاديث  
 حسن وفي بعضها صحيح وفي بعضها غريب وفي بعضها حسن صحيح وفي بعضها حسن  
 قريب وفي بعضها صحيح غريب وفي بعضها حسن صحيح وتوقعه انما وقع على الاول

هذا الحديث حسن صحيح  
 في قوله حسن صحيح  
 في قوله حسن صحيح

الاول فقط وعبارة ترمذي الى ذلك حيث قال في آخر كتابه وما قلنا في كتابنا  
 وما قولنا كتابنا حديث حسن فانما اردنا به حسن اسناد عندنا كل حديث لا يكون  
 رواه من غير وجه يروي من غير وجه نحو ذلك ولا يكون شاذا فهو عندنا  
 حديث حسن فرفقه بهذا انما عرف الذي يقول فيه حسن فقط اما ما يقول فيه حسن  
 صحيح او حسن غريب او حسن صحيح غريب فلم يرجع على تعريفه كما لم يرجع على تعريف ما  
 ما يقول فيه صحيح فقط او غريب فقط وكان ترك ذلك استغناء كشره  
 عند اهل الفن واقصر على تعريف ما يقول فيه كتابا حسن فقط اما نقوضه واما  
 لانه اصطلاح جديد ولذلك قيد بقوله عندنا ولم ينسبه الى اهل الحديث  
 كما فعل الخطابي وهذا التقرير يندفع كثير من الايراد التي طال البحث  
 فيها ولم يسفر وجه توجبها فلهذا الحمد على ما اهرم وعلم وزيادة راويهما الى الصحيح  
 وحسن مقبولة ما لم تقع منافاة لرواية من هو او ثقتهم لم يذكر تلك الزيادة لا  
 ان الزيادة اما ان تكون لاشياء بينهما وبين رواية من لم يذكرها فلهذا بقولنا مطلقا لانها  
 في حكم الحديث المستقل الذي ينفرد به الثقة ولا يروى عن شيخه غيره واما ان تكون  
 منافاة بحيث يلزم من قبولها رد الرواية الاخرى فلهذا التي يقع الرجوع بينهما وبينهما  
 رضا فيقبل الرابع ويرد المرجوع واستنزه عن جميع من العلماء القول بقول الزيادة  
 مطلقا من غير تفصيل ولا يأتى ذلك على طريق الحديثين الذين يشترطون في الصحيح  
 ان لا يكون شاذا ثم يفسرون التذوي في اللغة من هو او ثقتهم ولا يجب  
 عن اغفل ذلك منهم مع اعترافه باشتراط انتفاء التذوي في حديث الحديث الصحيح  
 وكذا الحسن المنقول عن ائمة المتقدمين كعبد الرحمن بن مهدي ويحيى  
 القطان وعبد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني والبخاري والبيهقي

٧



والى خاتم والنسائي والدارقطني وغيرهم اعتبار الترجيح فيما يتعلق بالزيادة و  
غيره ولا يعرف عن احدهم اطلاق قبول الزيادة واجمع من ذلك اطلاق كثير  
من المشافهة القول بقبول زيادة النقص ان نص الشافعي يدل على غير ذلك  
فانه قال في اناؤه كلامه على ما يعبر به حال الراوي في الضبط مانعة ويكون اذا  
ترك الحد من الحفاظ لم يخالفه فوجد حديث النقص كان في ذلك دليل على صحة  
فخرج حديث ومضى خالف ما وصفه اضرب ذلك بحديثه انتهى كما هو ومقتضاه  
انه اذا خالف فوجد حديثه انما يضرب ذلك بحديثه فدل على ان زيادة العدل  
عنده لا يلزم فيها مطلقا وانما تقبل من الحفاظ فانه اعتبار ان يكون حديث  
هذا الخالف انقص من حديث من خالفه من الحفاظ وجعل نقصا هذا الراوي  
من الحديث دليلا على صحة الحديث على تحريم وجعل ما عدا ذلك مضرا بحديث  
فدخلت فيه الزيادة فلو كانت عنده مقبولة مطلقا لم تكن مقصرة بصاحبها  
قال خولفنا الراوي بحديث صاحبها بارجع لمزيد ضبط اكثر من عدد وغير ذلك  
من وجوه الترجيح فالراجح يقال له المحقق وهو المرجوع يقال له الشاذ  
مثال ذلك ما رواه الترمذي والنسائي وابن ماجه عن طريق ابن عبيد بن عمير  
وهو يناد عن عوسجة عن ابن عباس رضي الله عنهما ان رجلا ثوبى على عهد رسول  
الله صلى الله عليه وسلم ولم يدع وارثا الا مولاهم واعتقه الحديث وتابع ابن عبيد بن  
عمير وصلاه ابن عمر وغيره وخالفهم حماد بن زيد فرواه عن عوسجة وابن دينار  
من عوسجة ولم يذكر ابن عباس قال ابو حاتم الحفوظ حديث ابن  
عبيد بن عمير حماد بن زيد من اهل العدالة والضبط ومع ذلك  
رجح ابو حاتم روايته من حماد اكثر عددا منه وعرف من هذا القريب

ومقابلته

التقريب ان شاذ ما رواه المقبول مخالف لما هو اولى منه وهذا هو المعتمد في  
تقرير شاذ بطلان اصطلاح واذا وقعت المخالفة مع ضعف فالراجح يقال له  
المعروف ومقابلته يقال له المنكر مثاله ما رواه ابن ابى حاتم عن طريق جيب  
من جيب هو اخو فرج بن جيب الزبارة المقرئ عن ابى اسحق عن العباس بن فرج  
عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اقام الصلوة  
واتى الزكوة وحج وصام وقرأ الضيف دخل الجنة قال ابو حاتم وهو منكر  
لان غيره من الثقات رواه عن ابى اسحق هو قفا وهو طريف وعرف بهذا  
ان ابن الشاذ والمنكر عموما وخصوصا من وجه لان بينهما اجتماعا في اشتراط  
المخالفة واقرارا في ان الشاذ روية ثقة او صدوق والمنكر راد بضعيف  
وقد غفل من سوي بينهما والله اعلم وما تقدم ذكره من الفرد القسبي ان وجد  
بعد النظر كونه فردا قد وثقه غيره فهو المتابع بكسر الموحدة والمتابعة على وزن  
ان حصلت الراوي نفسه في الثقة وان حصلت لشخص اخر فوفاه في القاصرة  
ويستفاد منها التقوية مثال المتابعة التامة ما رواه الشافعي في الامم عن  
مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
قال اشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه  
فانتم عليكم فاحكموا هذه ثلثين فهذا الحديث بهذا اللفظ من قول الشافعي تقدم  
عن مالك فهدوه في غرائبهم لان اصحاب مالك روه عنه هذا الاسناد بلفظ فان  
نعم عليكم فانددوا له لكن وجدنا الشافعي متابعا وهو عبد الله بن مسلم القسبي  
كذلك فرجه البخاري عنه عن مالك وهذه متابع تامة ووجدنا ايضا عن ابيه  
فاصفه في صحيح ابن خزيمة من رواية عاصم بن محمد عن ابيه جيب بن زيد عن جيب بن



بن عمر بلفظ فكلوا ثلثين وفي صحيح مسلم من رواية عبد الله بن عمر بن نافع عن ابن عمر  
 بلفظ فاكلوا ثلثين والاقصا في هذه المتابعة سواء كانت قامة ام قاصرة على  
 اللفظ بل لو جاءت بالمعنى كقولهم اخصموا بكونها من رواية ذلك الصحابي وان  
 من يروي من حديث صحابي اخر يشبهه في اللفظ والمعنى او في المعنى فقط فهو الشاهد  
 ومثاله الحديث الذي قد مضاه ما رواه النشائي من رواية محمد بن جنيب عن ابن  
 عباس رضى عن النبي صلى الله عليه وسلم فذكر من حديث عبد الله بن دينار عن ابن  
 عمر رضى عنه قوله فاكلوا ثلثين من رواية محمد بن زياد  
 عن ابن عمر رضى عنه فان عني عليكم فاكلوا ثلثين من رواية محمد بن زياد  
 بما حصل باللفظ سواء كان من رواية ذلك الصحابي ام لا والشاهد بما حصل  
 بالمعنى كذلك وقد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس والامر فيه سهل وعلم ان  
 تتبع الطرف من الجامع والمسانيد والافراء لذلك الحديث الذي يظن انه فرد  
 يعلم بل متابع ام لا هو الاعتبار وقول ابن الصلاح هو قوله الاعتبار ولما  
 بعثت والشواهد قد يورم ان الاعتبار قيم لهما وليس كذلك بل هو هيئة  
 التوصل اليهما وجميع ما تقدم من قسام المقتول فائدة تقيمه باعتبار  
 مراتب المعارض <sup>ويستعمل المقتول</sup> ينقسم ايضا الى موعول به وغير موعول به لانه ان لم  
 من المعارضه اي لم يات خبر بزيادة فهو الحكم واحتملة كثيرة وان عودض فلا  
 ينجح اما ان يكون معارضه مقبولا مثل ويكون مردودا فالثاني لا انول لان  
 القوى لا يؤثر فيه مخالفة الضعيف وان كان المعارضه بمنزلة فلاح اما ان يكون  
 الجمع بين جدوليها بغير تقييد او لان امكن الجمع فهو النوع المستحق لمختلف  
 الحديث ومثاله ابن الصلاح بحديث لا عدوى ولا طيرة مع حديث فراك

من الحديث

فراك من اسد وكلاهما في الصحيح وظاهرهما التعارض وجه الجمع بينهما ان  
 ان هذه الامراض لا تعدى بطبيعتها لكن الله سبحانه جعل مخالطة المريض  
 بها للصحيح سببا لا تعدى بطبيعتها عداه مرضه بخلاف ذلك عن سببه كما في غيره  
 من الاسباب كذا جمع بينهما ابن الصلاح بنعائليه ولاولى الجمع بينهما ان  
 ان يقال ان نفسه سلم للمعدى فكذا بان على عجميه وقد صح قول صلعم  
 صلى الله تعالى عليه ولم لا يعدى شيئا وقول صلى الله تعالى عليه ولم لمن عارضه  
 بان البعير لا يجب يكون في الابل للصبيحة فيخالها فيخرج حيث رده عليه يقول  
 من اعدى الاول يعني ان الله سبحانه ابتدأ ذلك في الثاني كما ابتدأه في  
 الاول واما الامر بالفرار من المذموم من باب سد الذرائع لئلا يتفق للشخص  
 الذي بخالطة من ذلك بتقدير الله تعالى ابتداء لا بالعدوى المنقبة قد  
 فيض ان ذلك بسبب مخالطة فيعتقد صحة العدوى فيقع في الحرج فامر بتجنبه حسما  
 للمادة والله اعلم وقد صنف هذا النوع الثاني كتاب اختلاف الحديث لكنه  
 لم يقصد استيعابه وصنف فيه بعد ابن قتيبة الحديث لكنه لم يقصد والطحاوي  
 وغيرها وان لم يمكن الجمع فلاح اما ان يعرف والتابع او لا فان عرف ونبت التا  
 خرب او باصر منه فهو الناسخ والامر المنسوخ والنسخ دفع نطق حكم شرعي بغير  
 شرعي متاخر عنه والناسخ ما دل على رفع المذمور وتسمية ناسخا مجازا لا  
 الناسخ في الحقيقة هو الله تعالى ويعرف النسخ بامور اخرجها ما ورد في النص  
 كحديث بريدة في صحيح مسلم ينهى عن زيادة القبول الا زواها فانها تذكر  
 الاخرة ومنها ما يحرم الصالح بان مقام كقوله جابر كتاب احرام الامرين من  
 رسول الله عليه ولم تركوا لوضوئها سبغته التاد اخرجها اصحاب التمس



ومنها ما يعرف بالتاريخ وهو كغيره ليس منها ما يرويه الصحاح المتأخر الاسلام متنا  
للمتقدم عليه لا احتمال ان يكون سمعه من الصحاح افر اقدم من المتقدم المذكور او مثله  
فارسه لكن ان وقع الصحيح بسماعه من النبي عليه السلام يتجوز ان يكون ناسخا  
بشرط ان يكون لم يتخل عن النبي عليه السلام شيئا قبل اسلامه واما اجماع فليست  
بل يدل على ذلك ان لم يعرف التاريخ فلا يخلوا اما ان يمكن ترجيح احدهما على الا  
خروج من وجوه الترجيح والمنطق بالمتن او بالاسناد او لان امكن الترجيح  
تعين المصير له والافلا فصا وما ظاهره التعارض واما على هذا الترتيب لجمع ان  
امكن والافلا اعتبارا والناصح والمنسوخ فالترجيح ان تعين ثم توقف عن العمل  
باحد الحديثين والتعريف بالتوقف او من التعريف بالسقوط لان خفاء جميع احدهما  
على افراما هو بالنسبة للغير في الحالة الراهنة مع احتمال ان يظهر لغيره ما خفي  
عليه ثم الردود موجبه الرد اما ان يكون لسقط من اسناد او طعن في راو على  
اختلاف وجه الطعن اعم من ان يكون لا يرجع الى ديافة الراوي او الى الضبط  
فالسقط ما ان يكون من مبادئ السند من تصرف مصنف او من اخره اي  
الاسناد بعد الثاني او غير ذلك فالاول المعلق سواء كان الساقط واحدا او اكثر و  
بينه وبين المفضل الا في ذكره عموم وخصوص من وجه فن حيث نعرف المفضل  
بانه ما سقط منه اثنان فصاعد ايجتمع بعض صور المعلق ومن حيث  
تعين المعلق بانه من تصرف مصنف من مبادئ السند فيترق منه اذ هو  
اهم من ذلك ومن صور المعلق ان يحذف جميع السند ويقال مثلا قال ر  
سول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ومنها ان يحذف الا الصحاح والاول  
الناهي والصحاحي معا ومنها ان يحذف من حديثه وبصيفه الى من فوقه

فوقه فان كان فوقه شيئا كذلك لصف فقد اختلف فيه هل يسمى تعليقا او لا  
والصحيح في هذا التفصيل فان عرفنا لنصل والاستفهام ان فاعله ذلك ليس  
قضية ولا فاعله وانما ذكر التعليق في قسم الردود للبرهيل بحال الحذف وقد حكم  
بصحته ان عرفنا ان يحيى مسمى من وجه اخر فان قال جميع ما احذفه نقات جاءت  
مسئلة التعديل على الماهام والجهود لا يقبل حتى يستبيح لكن قال ابن الصلاح  
هنا ان وقع الحذف في كتاب لغزنت صحته كالحادى فما اوفى فيه بالجرم ول على  
انه ثبت اسناده عنده وانما حذف لغرض من الاعراض وما اوفى فيه لغز الجرم  
ففيه مقال وقد اوضحت امثلة فلك في النكت على ابن الصلاح والثاني وهو  
ما سقط من اخره من بعد الثاني هو المرسل وصورة ان يقول الثاني سواء كان كبيرا  
او صغيرا قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم كذا او فعل كذا او فعل  
بحضرة كذا اذ خذوه بك وانما ذكر في قسم الردود للبرهيل بحال الحذف لان يحتمل  
ان يكون صحاحيا ويحتمل ان يكون تابعيا وعلى الثاني يحتمل ان يكون ضعيفا ويحتمل  
ان يكون ثقة وعلى الثاني يحتمل ان يكون حل عن صحابي ويحتمل ان يكون حل عن تابعي  
اخر وعلى الثاني فيعود الاحتمال السابق ويعدد اما بالبحر العقلي قال ما لانها برة له  
واما بالاستفهام في سنة او سبعة وهو كذا ما وجد من رواية بعض التابعين  
عن بعض فان عرف من عادة الثاني انه لا يرسل الا عن ثقة فله جميع هو بالحد  
الى التوقف بقاء الاحتمال وهو واحد وثانيهما وهو قول المالكية والكوفيين يقبل  
مطلقا وقال الشافعي يقبل ان اعترضه بحديث من وجه اخر يابن الطريق الاولى  
مستندا كان او مرسله كبرج احتمال كون الحذف ثقة في نفس الامر ومثل ابو بكر  
الرازي من الحنفية وابو وليد الباقي من المالكية انه الراوي اذ كان يرسل



عن الثقات وغيرهم لا يقبل مرسله اتفاقا والقسم الثالث من أقسام السقط من  
الأسناد أن كان بائنين فصاعدا مع التواتر في النقل والافان كان السقط  
بائنين غير متواترين في موضعين مثلا فهو المنقطع وكذا ان سقط بشرط عدم  
التواتر في السقط من أسناد قد يكون واحدا فقط أو أكثر من اثنين  
لكون الراوي مثلا لم يعاصر من روى عنه أو يكون خفي فلا يدركه إلا بالاعتراض  
الحديث المطعون على طرق الحديث وعلى الأسانيد فالأول وهو الواضح بذكر  
بعد التواتر في الراوي وشبهه يكون لم يدرك عصره أو أدركه لكن لم يجتمعوا ليت  
له منه إجازة ولا وجادة ومن ثم احتج إلى التابح لتضمنه تحريم رواية الرواة  
ووفاتهم وأوقات طلبهم وإرتحالهم وقد افترق أقوام أو عوا الرواية عن  
شيوخهم فظهر بالتأريج كذب دعواهم والقسم الثاني وهو الخلق المدلس بفتح اللام  
سعى بذلك كون الراوي لم يسم من حديثه وأوهى سماعه للحديث من لم يحذره و  
اشتقاقه من المدلس بالتحريك هو اختلاط الظلام سعي بذلك لاشراكهما  
في الخفاء ويرد المدلس بصيغة من صيغ الأداة تحتل وقوع التي بين المدلس  
بصيغته من اسند عنه كمن وكذا قال ومتى وقع بصيغة صريح تجوز فيها  
كان كذبا وحكم من ثبت عنه التدليس إذا كان عدلا أن لا يقبل منه  
الأمّا صريح فيه بالتدليس على الأصح وكذا المرسل الخفي إذا صدر من  
معاصر لم يلق من حدث عنه بل بينه وبينه واسطة والفرق بين المدلس  
والمرسل الخفي فيحصل تحريمه بما ذكرهنا وهو أن التدليس يختص بمن  
روى عن عرف لقائه إياه فاما أن عاصره ولم يعرف أنه لقى فهو المرسل  
الخفي ومن أدخل في تعريف التدليس المعاصرة ولو غير لقي لزمه دخول  
المرسل الخفي في تعريفه والصواب التوقف بينهما ويدل على أن اعتبار اللقي

التي في التدليس دون المعاصرة وحدها لا بد منه اطلاق أهل العلم بالحديث  
على أن الرواية المخضرة من كتابي عثمان النهدي وقيس بن أبي حازم عن النبي  
صلى الله تعالى عليه ولم من قبل الأسانيد لا من قبل التدليس ولو كان مجرد  
المعاصر يكفي به في التدليس كما كان هؤلاء مدلسين لأنهم عاصروا النبي صلى  
تعالى عليه ولم قطعاً ولكن لم يعرف هل لقوه أم لا ومن قاربا بشرط اللقاء  
في التدليس الإمام الشافعي وأبو بكر البزار وكلام الخطيب الكفاية يقتضيه  
وهو المعتمد ويعرف عدم الملاءمة بأخباره عن نفسه بذلك وأجزم امام مطلع  
ولا يخفى أن يقع في بعض الطرق زيادة روايته ما لا ينبغي أن يكون من المرئيد  
ولا يحكم في تلك الصورة بحكم كل لتعارض احتمال الاتصال والانقطاع وقد  
صنف في الخطيب كتاب التفصيل لمهم المرسل وكتاب المرئيد في متصل الأسانيد  
واشبهت هنا أقسام حكم الساقط من الأسانيد ثم لم يكن يكون بعضه أشياء  
بعضها أشد القبح من بعض فمما يتعلق بالعدالة ومما يتعلق بالفضيلة  
ولم يحصل الاعتبار بتميز أحد القسمين من أفرص على اقتضا ذلك وهي ترتيبها على  
أشد في موجب المرئيد على سبيل التدليس لأن الطعن أمان أن يكون كذب الراوي  
في الحديث النبوي بأن يروي عنه صلى الله عليه وسلم ما لم يقبله معتمدا لذلك التهمة  
بذلك لأن يروي ذلك الحديث الآخر جهة ويكون مخالفا للقواعد المعلومة وكذا  
من عرف بالكذب في كلامه وإن لم يظهر منه وقوع أو حش غلطه أي كثرة أو  
عقلته عن الاتقان أو فسقه أي بالفعل أو القول مما لا يبلغ الكبر وبينة  
وبين الأول عموم وانما أفرد الأول والقول مما لا يبلغ الكبر وبينة لكونه  
القبح به أشد في هذا الفن وأما الفسق بالمستفاد فسيأتي بيانه أو



او وجهه بان يروي على سبيل التوضيح والافتاء في الفتاوى او جهالة بان لا  
يعرف فيه تعديل ولا يخرج معين او بدعة ولا اعتقاد ما احدث على  
خلاف المعروف عن النبي صلى الله عليه وسلم لا بما نذر بل بنوع شبهة او سوء  
حفظه وهي عبارة عن لا يكون غلطه قل من اصابته فالقسم الاول وهو  
الطمع بكذب الراوي في الحديث النبوي هو الموصوف والحمد عليه بالوضع انما هو  
بطريق الظن القاطع لا بالقطع اذ قد يصدق الكذب لكن لا اهل العلم بالحديث  
ملكه قوية يميزون بها ذلك واما يقوم بذلك منهم من اطلعه تامة و  
ذهنه نافية وهم قويا ومعرفة بالقرائن الدالة على ذلك متمكنة وقد يعرف الوضع  
باقرار واضع قال ابن دقيق العيد لكن لا يقطع بذلك لاحتمال ان يكون  
كذب في ذلك الاقرار انتهى وهم منه بعضهم انه لا يعلل بذلك الاقرار اصلا  
وليس ذلك مراده وانما في القطع بذلك ولا يبرم من في القطع في الحكم لان الحكم  
يقع بالظن الغالب وهو هنا كذبك ولو لا ذلك لما شاع قتل المقر بالقتل ولا  
يرجم المقر بالزنا لاحتمال ان يكون كاذبا فيهما اعترفا به ومن القرائن  
التي يدرك بها الموضع ما يؤخذ من حال الراوي كواقع للمؤمن ابن احمد  
انه ذكر بحضرة الخلاف فيكون الحسن سمع من ابي هريرة او لافاق في الحال  
الاسناد الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال سمع الحسن بن ابي هريرة رضي الله  
تعالى عنه وكا وقع لبيان بن ابيهم حيث دخل على المهدي فوجده يلبس بالحمام  
فساق في الحال اسناد الى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا سبق الا في  
نفل او خف او حافر او جناح فزاد في الحديث او جناح فزاد في الحديث  
انه كذب لاجله فامتنع الحمام ومنها ما يؤخذ من حال المروي كان

كان يكون مناقضا للنص القران او السنة المتواترة او الاجماع القطعي او صريح  
العقل حيث لا يقبل شئ من ذلك الا ما يروى ثم مروي تارة يخرج عن الواضع وتارة ياخذ  
كلام غيره لبعض سلفه المصالح او قدما للمكاه او لا تراكيب او ياخذ حديثا ضعيفا  
الاسناد فيركب له اسنادا صحيحا ليرجع والحاصل للواضع على الوضع اما عدم الدين  
كالزنادقة او غلبة الجهل كعقب المفسدين او فرط العصبية كعقب المقلدين و  
اتباعه هو بعض الرؤساء او الاغراب بقصد الاستنهاذ وكل ذلك عام باجماع من يعتد  
الآن ببعض الزاوية وبعض المصوفة نقل عنهم اباحة الوضع في التزيين الترهيب  
وهو خطأ من فاعله شاع من اجل ان الترهيب والترهيب من جملة الاحكام الشرعية  
وانفقوا على ان تعد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم من الكبائر وبالجملة  
ابو محمد الطوسي فكر من تعد الكذب على النبي صلى الله عليه وسلم وانفقوا على  
تحريم رواية الموضوع الا مقرونا ببيان له نور صلى الله عليه وسلم من حديث عني  
بحديث يري انه كذب فهو احد الكاذبين افرجه مسلم والقسم الثاني من اقسام المروءة  
ومما يمكن بسبب تهمة الراوي بالكذب هو المنزك والثالث المنكر على راي من  
لا بشرط في المنكر قيد المخالفة وكذا الرابع والخاص من في غلط او اكثر غفلة ثم  
الوهم وهو القسم السادس وانما اوضح به لطول الفصل ان اطلع عليه اي على الوهم  
بالقرائن الدالة على وهم راويه من وصل مرسل او منقطع او اذ خال حديث في حديث  
او نحو ذلك من الاشياء القادرة وتحصل معرفة ذلك بحجة التبع وجمع الطرق  
فهذا هو المحلل وهو من اغض انواع علوم الحديث وادقها ولا يقوم به الا من برزقه  
الله فما فاقها وحفظها واسعا ومعرفة تامة بمراتب الرواية وملكه قوية بالاسانيد  
والحنون ولهذا لم يتكلم فيه الا القليل من اهل هذا الشأن كعلي بن الحسين والحمد لله



حبل والبخاري ويعقوب بن شاذي واني حاتم والدارقطني  
 وقد نقص عبارة المصنف عن إقامة الحجة على دعواه كالصير في نقد الدينار  
 والدرهم ثم المخالفة وهي القسم السابع ان كانت واقعة بسبب تغيير السياق  
 اي سياق الاسناد فالواقع فيه ذلك التغيير هو مدرج الاسناد وهو اسم  
 الاول ان يروي جماعة الحديث باسناد مختلف في رويته عنهم راو فيجتمع الكل  
 على اسناد واحد من تلك الاسانيد ولا يبين الاختلاف الثاني ان يكون الحديث  
 عند راو الاطراف منه فانه عنده باسناد آخر في رويته راو عنه تاما بالاسناد الا  
 قول فيه ان يسمع الحديث من شجرة الاطراف منه فيسمعه عن شجرة بواسطة رويته  
 راو عنه تاما بخلاف الاول الثالث ان يكون عند الراوي متنان مختلفان  
 باسنادين مختلفين فيرويها راو عنه مقتضا على احد الاسنادين او يروي احد  
 الحديثين باسنادين مختلفين كل واحد الخاص به لكن يزيد في المتن الاخر ما ليس  
 في الاول الرابع ان يسوق الاسناد في موضع لم يارض فيقول كلاما من قبل نفسه  
 فيظن بعض من سمعه ان ذلكا لكلام هو مقتضى ذلك الاسناد في رويته عنه  
 كذلك هذه اقسام مدرج الاسناد واما مدرج المتن فهو ان يقع في المتن كلام  
 ليس منه فتارة يكون في اوله وتارة يكون في اثنائه وتارة في اخره وهو  
 الاكثر لانه يقع بعطف جملة او بدخول موقوف من كلام الصحابة او من بعدهم  
 برفع من كلام النبي صلى الله عليه وسلم من غير فصل فهذا هو مدرج  
 المتن ويدرك الادراج بورد رواية مفصلة للفقهاء المدرج مما ادرج  
 فيه او بالتخصيص على ذلك من الراوي او من بعض الائمة المطلقين او بالتخيال  
 كون النبي صلى الله عليه وسلم يقول ذلك وقد صنف الخطيب

الخطيب المدرج والمختصه وودت عليه كتابا قد مر ما ذكر مرتين واكثر والله المحدث  
 او ان كانت المخالفة بتقديم وتأخير في الاسماء كمر بن كعب بن مرة لا  
 اسم احدهما اسم اب الاخر فهذا هو المقلوب والمخليب فيه كتاب رافع الاستيعاب  
 وقد يقع القلب في المتن ايضا كحديث ابى هريرة عند مسلم في السبعة الذين يظلهم الله  
 تحت ظله يومئذ فيجاء بصدقته اخفا ما حتى لا يعلم بيمينه متفق  
 شماله فهذا مما انقلب على احد الرواة وانما هو حتى لا يعلم شماله ما تنفق بيمينه كما  
 في الصحيحين وان كانت المخالفة بزيادة راو في اثناء الاسناد ومن لم يزد بها  
 انقل بمن زادها فهذا هو المراد في متصل الاسانيد وشرطه ان يقع النصيح <sup>المتن</sup>  
 باسماع في موضع الزيادة والاتقى كما كان مضمنا مثلا ترجمت للزيادة او ان  
 كانت المخالفة ببداله اي الراوي ولا مرجح لاحد الروايتين على الاخرى فهذا هو  
 المضطرب وهو يقع في الاسناد غالبا لكن قل ان يحكم الحديث على الحديث بالا  
 فطلب بالنسبة الى الاختلاف في المتن دون الاسناد وقد يقع الابدال عمدا  
 لمن يراى اختصار حفظه امتحانا من فاعله كما وقع للبخاري والعليني وغيرهما  
 وشرطه ان لا يستمر عليه بل ينسرى بانتهاء الحاجة فلو وقع الابدال عمدا لا لمصلحة  
 بل للاغراب مثلا فهو من اقسام الموضوع ولو وقع غلطاً فهو من المطلوب او المظلل  
 او ان كانت المخالفة بتغيير حرف او حرفين مع بقاء صورة الخط في الباقي فان  
 كان ذلك بالنسبة الى النقط فالمصحف وان كان بالنسبة الى الشكل فالخط  
 ومعرفة هذا النوع مهمة وقد صنف فيه المكي والدارقطني وغيرهما  
 واكثر ما يقع في المتن وقد يقع في الاسماء التي لا اسانيد ولا يجوز تقديم  
 تغيير صورة المتن مطلقا ولا الاختصار منه بالنقص ولا ابدال اللفظ





المراد باللفظ المراد في الالفاظ بمدلولات الالفاظ وبما يجبل المعاني على  
الصحيح في المسائل اما اختصاص الحديث فالأكثر من على جوارحه بشرط ان  
يكون الذي يختص به عالما لان العالم لا يتقصص الحديث الا ما لا يعلق له بما يقبله  
منه بحيث لا يتخلف الدلالة ولا يتجمل البيان حتى يكون المذكور والمذكور  
بمنزلة خبرين او يدله ما ذكره على ما حدثه بخلاف الجاهل فانه قد يتقصص ما له  
تعلق كترك الاستثناء واما الرواية بالمعنى فالحلاف فيها شبيهة والاكثر على الجواز  
ايضا ومن اقوى حجج الجمع على جواز شرح التزوية للجمع بلسانهم للمعارف به فاذا  
جاز الابدال بلفظة اخرى فجوز باللفظة العربية اولى وقيل انما يجوز في المردات  
دون المركبات وقيل انما يجوز لمن يتخلف اللفظ ليتكمن من التصرف فيه وقيل  
انما يجوز لمن كان يحفظ الحديث ففسى لفظه وبقي معناه مرتما في ذهنه  
فله ان يرويه بالمعنى لمصلحة تحصيل الحكم منه بخلاف من كان مستخفا للفظ  
وجميع ما تقدم يتعلق بالجواز وعدمه ولا شك ان الاولى ايراد الحديث بالفاظ  
دون التصرف في قال القاضي عياض يعني في باب الرواية بالمعنى فلا يتسلط  
من لا يحسن من يرى في نفسه لظن انه حسن كما وقع لكثير من الرواة قديما وحديثا والله  
الموفق فان حتى المعنى بان كان اللفظ مستوعلا بلفظة احبب الى الكتب المصنفة في  
شرح الترمذي كتاب ابى عبيد القاسم بن سلام وهو غير مرتب وقد رتبته الشيخ موفق  
الدين ابن قدامه على الحروف واجمع منه كتاب ابى عبيد الهروي وقد اعني في الحافظ  
ابو موسى المدني فنقب عليه واستدركه وللفرد في كتاب اسم الفائق حسن  
الترتيب ثم جمع الجميع ابن النير في النهاية وكتابه اسهل الكتب تناولا مع اعوان  
قليل فيه وان كان اللفظ مستوعلا بكثرة لكن في مدلوله وقته اصاب الى الكتب

بعض الرواة في الحديث  
بما لا يعلق له بما يقبله

الى الكتب المصنفة في شرح معاني الاخبار وبيان المشكل منها وقد اذنت الانحة  
من النصاب في ذلك كالحطاي وابن عبيد البر وغيرهم ثم قال ما  
الراوى وهو سبب النام من الطعن وسيبها امران احدهما ان الراوى قد تكرر بقوله  
من اسم او كنية او لقب او صفة او نسب او رقة فيشتهر بشي من هذا فيذكر بغير ما  
به لفرض من الاعراض فيضن انه اخر فيحصل الجدل بحاله وصفوا فيه اى في هذا  
النوع الموضح لاوهام الجمع والتفريق اجاد فيه الخطيب وسبقه اليه  
عبد الغنى توبن سعيد لمصره وهو الراوى ثم الصورى ومن امثلة محمد  
السائب بن الكلبي نسبة بعضهم الى جده فقال محمد بن سرحاه بعضهم  
ثم ادان السائب كناه بعضهم ابا القصر وبعضهم ابا سعيد وبعضهم ابا  
هشام فصار يظن انه جماعة وهو واحد ومن يعرف حقيقة هذه لا يعرف شيئا من  
ذلك والامر الثاني ان الراوى قد يكون مفعلا من الحديث فلا يكثر الاخذ عنه وقد  
صفوا فيه الوجدان وهو من لم يرو عنه الا واحد ولو سمي فنجم سلم والحسن  
بن سفيان وغيرهما ولا يسمى الراوى اختصا ومن الراوى عنه كقول اخبرني  
فلان او شيخ او رجل او بعضهم او ابن فلان ويستدل على معرفة اسم المبرم بورد  
من طريق اخرى مسمى وصفوا فيه المبرمات ولا يقبل حديث المبرم مالم يستم لان  
شرط قبول الخبر عدالة راويه ومن ابرهم اسم لا يعرف عينه فيكتب عدالة وكذا لا  
يقبل خبره لو ابرهم بلفظ التقليل كان يقول الراوى عنه اخبرني النقة لانه قد يكون  
نقة عندك مجرودا عن غيره وهذا على الاصح في مشله ولهذا التكتة لم يقبل المرسل  
ولو ارسل العدل جازما به هذا الاحتمال بعينه وقيل يقبل ثم حكى بالفاظ ايرادا  
الجمع على خلاف الناصل وقيل ان كان القائل عالما بما هو اعلم في حوز من  
بوافقه في مذهبه ومذاهب من مباحث علوم الحديث والله الموفق فان سمي  
الراوى والفرد راو واحد بالرواية عنه فهو مجهول العين كالمبهم الك



ان يوثقه غير من ينفرد به عنه على الاصح وكذا من ينفرد عنه على الاصح اذا كان  
 شاهدا لذلك وان شئت من عنه اثنان فصاعدا ولم يوثق فهو مجهول الحال وهو المستور  
 وقد قبل روايته جماعة بغير قيد وردتها الجمهور والتحقيق ان روايته المستور ونحوه  
 كما في الامثال لا يطلق القول بردها ولا يقبلها بل يقال هي موقوف الى استبانة حاله  
 كما فهم به امام الحرمين ونحو قول ابن الصلاح فمن خرج بغيره فمستتره البديعة و  
 هي السبب لتاسع من اسباب الطعن في الراوي وهي اما ان يكون بمكر كان يعتقد  
 ما يستلزم الكفر او بمقتضى الاول لا يقبل صاحبها الجمهور وقيل يقبل مطلقا  
 وقيل ان كان لا يعتقد حل الكذب بغيره مقالة قبل التحقيق انه لا يرد كل مكر  
 بديعة لان كل طائفة تدعي ان مخالفتها مبتدعة وقد نبأ عن فكر مخالفتها فلو  
 اخذ ذلك على الاطلاق لاستلزم تكثير جميع الطوائف فالمعتمد ان الذي ترد  
 روايته من انكر امر او انرا من شرع مطلوبا من الدين بالضرورة وكذا من اعتقد  
 عكسه فاما من لم يكن بهذه الصفة وانضم الى ذلك ضبطه لما يروى مع ورعهم وتقواه  
 فلا مانع من قبوله والثاني وهو من اتقنى بدعيته الكفر وقد اختلفت ايضا  
 في قبوله ورده فقبل برده مطلقا وهو بعيد واكثر ما علل به ان في الرواية  
 عنه ترويجا لا مراء وتوحيها انتهى بذكره وعلى هذا يخفى ان لا يروى عن مبتدع شئ ينشأ  
 ركه فيه غير مبتدع وقيل يقبل مطلقا الا ان اعتقد حل الكذب كما تقدم فيكر  
 يقبل من لم يكن داعية الى بدعيته لان زينة بدعيته قد عمل على تحريفها وتوسيعها  
 على ما يقتضيه مذهبه وهذا في الاصح واغرب ابن حبان فادعى الاتفاق  
 على قبول غير الداعية من غير تفصيل نعم الاكثر على قبول غير الداعية من غير تفصيل  
 الا ان روى ما يوثق بدعيته فيرد على المذهب المختار به صرح الحافظ ابو جعفر

ابو اسحق ابراهيم بن يعقوب الجوزي جاني شيخ ابو داود والنسائي في كتابه معرفة  
 الرجال فقال في وصف الرواة ومنهم مزايغ عن الحق عن السنة صادق التهمة  
 فليس فيه حيلة الا ان يؤخذ من حديثه ما لا يكون منكرا اذا لم يقويه بدعيته انتهى  
 وما قاله من جهة لان العلة التي طار حديث الداعية واردة فيما اذا كان ظاهر المروى  
 يوافق مذهب المجتمع ولو لم يكن داعية والله اعلم ثم سوء الحفظ وهو السبب العاشر  
 من اسباب الطعن والمزاد به من لم يرج جانب صاحبه على جانب خطئه وهو على  
 قسمين ان كان لازما للراوي في جميع حالاته فهو الشاذ على رأى بعض اهل الحديث  
 او ان كان سوء الحفظ طاريا على راوي اما لكبره او ذهاب بصره او لاحترق كتيبه او  
 عدمها بان كان يعتمد ما فرج الى حفظه اكله فضاء فهذا هو المخلط والحكم فيه  
 ان ما حدث به قبل الاختلاط القاطن قبل واذ لم يميز يوقف فيه وكذا من شبهه  
 الامر فيه وانما يعرف ذلك باعتبار الاقرب عنه ومتى وقع الشئ الحفظ بمعتبر كان  
 يكون فوفقه او مثله لادونه وكذا المخلط الذي لا يميز والمستور والاسناد والمرسل  
 وكذا المدلس اذا يعرف المحدث منه صاده حديثهم حسنا لا لوانه بل وصف بذلك  
 باعتبار المجموع من المتابع والمتابع لان كل واحد منهم لاحتمال كبره وايضا صوابا او غير  
 صواب على حد سواء فاذا اجاءت من المعبرين رواية موافقة لاحد هم يرجح احد  
 الجانبين من الاحتمالين المذكورين وذلك على ان الحديث محفوظ فاقوى من  
 درجة التوقف الى درجة القبول فهو مخط عن مرتبة الحسن عليه وقد اتقنى ما يتعلق  
 لذاته ودما يوقف على اسم الحسن غير وقد انقض ما يتعلق بالمتن من حيث القبول  
 والرد ثم الاسناد وهو الطريق الوصلة الى المتن والمتم هو غاية ما انتهى اليه الاسناد  
 من الكلام وهو اما ان ينهي الى البني صلتها على علم ولم يفيض لفظه اما بما

والله اعلم ومع الله الى درجة القبول



او كما ان تقرر القول بذلك الاسناد من قوله او من فعله او من مثال المرفوع من القول  
 نصحا ان يقول الصحابي سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا او  
 حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا او يقول هو او غيره قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم كذا او عن رسالته صلى الله عليه وسلم انه قال كذا  
 ونحو ذلك ومثال المرفوع من المرفوع من الفعل نصحا ان يقول الصحابي رأيت  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فعل كذا او يقول او غيره كان رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يفعل كذا ومثال المرفوع من التقرير نصحا ان يقول  
 الصحابي فقلت بحضرة رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا او يقول هو او غيره  
 فعل فلان بحضرة النبي عليه السلام كذا لا يذكر كذا له ذلك ومثال المرفوع من  
 القول حكما لا نصحا ما يقول الصحابي الذي لم يأخذ عن اسرائيليات ما لا  
 مجال للاختلاف فيه ولانه تعلق ببيان لغة او شرح غريب كالاجابة عن  
 الامور الماضية من بدو الخلق واخبار الانبياء عليهم والابنة والملاحم والفتن  
 واحواله يوم القيمة وكذا الاخبار يحصل بفعله ثواب مخصوص او عذاب او عقاب  
 مخصوص وانما كان له حكم المرفوع لا اخبار بذلك يقتضي خبره وما لا مجال  
 للاختلاف فيه يقتضي هو فعلا لا قال به ولا موقف للصحابية الا النبي صلى الله عليه وسلم  
 او بعض من يخبر عن الكتب فلذلك وقع الاختلاف عن القسم الثاني فاذا كان كذلك فله  
 حكم ما لو قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو مرفوع سواء كان مما سمعه  
 منه او عنه بواسطة مثال المرفوع عن الفعل حكما ان يفعل الفعل الصحابي ما لا مجال  
 للاختلاف فيه وينزل على ان ذلك <sup>في الصلاة</sup> عند عن النبي عليه السلام كما قال الشافعي <sup>في الصلاة</sup> اكثر  
 رضي الله عنه في الكسوف في كل ركعة من ركعتين ومثال المرفوع من التقرير حكما

سند افانه يكون له

حكما ان يجبر الصحابي انهم كانوا يفعلون في زمان النبي عليه السلام حكم رفع من  
 ان الظاهر اطلاعه صلى الله عليه وسلم على ذلك لتوفره واعينهم على سؤالهم عن  
 احوالهم ولان ذلك الزمان زمان نزول الوحي فلا يقع من الصحابة فعل شئ ويستمرزون  
 عليه الا وهو غير مجموع الفعل وقد استدل جابر وابو سعيد رضي الله عنهما على جواز النقل  
 بانهم كانوا يفعلونه والقرآن ينزل ولو كان مما ينزل عن النبي عليه السلام ونقلوا  
 حكما ودد بصيغة الكناية في موضع الصبح الصريح بالنسبة اليه صلى الله عليه وسلم  
 عليه وسلم كقول الشافعي عن الصحابي يرفع الحديث او يرويه او ينسبه او يبلغ به  
 او رواه او رواه وقد يقصرون على القول مع حذف القائل ويريدون به النبي  
 صلى الله عليه وسلم كقول ابن سيرين عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قالوا لعلنا نعلم قولنا  
 الحديث وفي كلام الخطيب انه اصطلاح خاص باهل البصرة ومن الصبح المحتمة قول  
 الصحابي من السنة كذا افا لا يكون ذلك مرفوع ونقل ابن عبد البر في الاتفاق قال واذا  
 قالها المتأخر فكذلك لم يصفها الى صاحبها كسنة العرب وفي نقل الاتفاق نظر من الشافعي  
 في اصل المسئلة قولان وذهب الى انه غير مرفوع ابو بكر الصديق من الشافعي وابو بكر  
 الرازي من الحنفية وابن خرم من اهل الظاهر واحتجوا بان السنة تنسب الى النبي  
 صلى الله عليه وسلم وبين غيره واجيب بان احوال امارة غير النبي صلى الله عليه وسلم  
 يحد وقد روى البخاري في صحيحه من حديث ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن  
 في قصته مع الحجاج حين قال له ان كنت تريد السنة فحزب الصلوة قال ابن شهاب  
 فقلت لسالم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هل يعرفون بذلك الا  
 سنة فنقل سالم وهو احد الفقهاء السبعة من اهل المدينة واحد الحفاظ من التابعين  
 عن الصحابة انهم اذا اطلقوا السنة لا يريدون بذلك الاسنة النبي صلى الله عليه وسلم

وفي كلام الخطيب



واما قول بعضهم ان كان ردف عاقل لا يقولون فيه قال رسول الله فجاب انهم تركوا  
الجرم بذلك ودعوا احتياطاً ومن هذا قول ابى قلابة عن اسن من السنة اذا تزوج البكر  
على النيب اقام عندها سبعة ارجاء في الصحيح قال ابو قلابة لو شئت لقلت ان  
انسارفة الى النبي صلى الله عليه وسلم اي لو قلت لم اكتب لانه قوله من السنة  
هذا معناه لكن ايراده بالصيغة التي ذكرها الصحابي اولى ومن ذلك قول الصحابي  
امرنا بكذا او نهينا عن كذا فالخلاف فيه كالحلاف في الذي قبله لان مطلق ذلك يعرف  
بظاهره الى سره الامر الذي هو الرسول صلى الله عليه وسلم وخالف في ذلك طائفة  
تمكوا باحتمال ان يكون المراد غيره كالمؤمن او الامراء او بعض الخلفاء او الاستغفار  
واجبوا بان الاصل هو الاول وما عداه محتمل لكنه بالنسبة اليه مرجع وايضا فمن  
كان في طاعة رئيس اذا قال امرت لا ينهم عنه ان امره الاثرية واما قول من قال  
بجمل ان يظن ما ليس بامراً فلا اختصاص له بهذه المسئلة بل هو مذكور فيها وصرح  
فقال امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بكذا او واهمال صيف لان الصحابي  
عدل عارف باللسان فلا يعلق ذلك لا بعد التحقيق ومن ذلك قوله كفا نفعل كذا فله  
حكم الرافع ايضا كما تقدم ومن ذلك ان يحكم الصحابي على فعل من الافعال بانه طاعة  
الله او لرسوله او معصية كقوله عمار من صام اليوم الذي يشك فيه فقد عصي بالقائم  
فهذا حكم الرافع ايضا لان الظاهر ان ذلك كما تلقاه عنه صلى الله عليه وسلم ونفسه  
غاية الاسناد الى الصحابي كذلك اي مثل ما تقدم في كون اللفظ يقتضي التصرح بان المنع  
هو من قول الصحابي او من اخله او من توثيره ولا يفي في جميع ما تقدم بل معطلة بالنسبة  
لا بشرط فيه المساواة من كل وجهه ولما كان هذا المختصراً لمالجميع علوم الحديث استطرده  
منه الى تعريف الصحابي ما هو فقلت وهو من في النبي صلى الله عليه وسلم مؤمن به ومات

مؤمن به ومات على الاسلام ولو تخطت ردة في الاصح والمراد باللقام هو اعم من  
الجمالة والمرائاة ووصول احدهما الى اخر وان لم يكمله وتدخل فيه رواية احدهما  
اخر سواء كان ذلك بنفسه ام بغيره والتغير بالقي اولى من قول بعضهم الصحابي من اي  
النبي صلى الله عليه وسلم لانه يخرج ابن ام حكوم ويخون من العيان وهم  
صحابه بلا تردد والتي في هذا التعريف كالجنس وقولي مؤمن كما لفصل يخرج  
من حصول اللقاء المذكور لكن في حال كونه كافراً وقولي به فصل ان يخرج من  
لقيه مؤمناً بانه سيبحث ولم يدرك البعثة فيه نظر وقولي ومات على الاسلام  
فصل ثالث يخرج من ارتد بعد از لقيه مؤمناً ومات على ردة كعبيد الله بن  
جحش ابن خطل وقولي ولو تخطت ردة اي بين لقيه مؤمناً وبين فان اسلم الصحبة  
باقوله سواء رجع الى الاسلام في حياته ام بعده وسواء لقيه ثانياً ام لا وقولي في الا  
صح اشارة الى الخلاف في المسئلة ويدل على رجحان الاول قصة الاشعث بن قيس  
فانه كان ممن ارتد واتي به الى ابي بكر الصديق اسيراً فعاد الى الاسلام فقبل منه ذلك  
وزوجه اخيه ولم يتخلف احد عن ذكره في الصحابة ولا عن تخرج احادينه في المسانيد  
وغيرها ينبغي ان لا يخفاء رجحان رتبته من لادنه صلى الله عليه وسلم وقائل  
معه او قل تحت رايته على من لم يلازمه او لم يحضر معه مثله وعلى من لم يسير  
او ما شاء قليلا وراه على بعدا وفي حال الطفولية وان كان شرف الصحبة صلا  
للجميع ومن ليس له منهم سماع مثله فحديث مرسل من حيث الراوية وهم مع ذلك  
معدودون في الصحابة لما نالوه من شرف الروية نائيهما يعرف كونه صحابياً بالتوا  
او الاستفاضة او الشهرة او باخبار بعض الصحابة او بعض ثقات التابعين او با  
خباره عن نفسه بانه صحابي اذ كانت دعواه ذلك في غير موضع الامكان وقد استشكل



هذا الاخير جماعة من حيث ان دعواه ذلك نظير دعوى من قال انا عدل ويحتاج الى  
تأمل او تنتهي غاية الاسناد الى التابع وهو من لقي الصحابي كذلك وهذا متعلق بالتالي  
وما ذكر معه الا بقية الايمان به فذلك خاص بالنبي صلى الله تعالى وهذا هو المختار  
خلا فالمن اشترط في التابع طول الملازمة او صحة السماع او القيمة في بين الصحابة  
والتابعين طبقا اختلف في الخاتمة بآي الفهمين وهم المخبرون الذين ادركوا الجاهلية  
والاسلام ولم ير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فعدهم ابن عبد البر في الصحابة وادعى  
عياض وغيره ان ابن البر يقيس انهم صحابة وفيه نظر لانه اوضح خطبة كتابه بانما اورد  
ليكون كتابه جامعا مستوعبا لاهل القرن الاول والصحاح انهم معدودون كبار  
التابعين سواء عرف ان الواحد منهم كان مسلما في زمن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
كالخاشعي ام لا لكن ان ثبت ان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم يلد اسراء  
كشفت له عن جميع من في الارض فرآهم فبقي ان يعد من كان مؤمنا به اذ ذاك وان  
لم يلد في الصحابة لحصول الرؤية من جانب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم فالقرن الاول  
ما تقدم ذكره من الاقسام الثلاثة وهو ما انتهى اليه غاية الاسناد هو المرفوع سواء كان  
ذلك لانتهاء باسناد متصل ام لا والثاني الموقوف وهو ما انتهى الى الصحابي والثالث  
المقطوع وهو ما انتهى الى التابع ومن دون التابع من اتباع التابعين فمن بعدهم  
في اي في التفسير مثله اي مثل ما انتهى الى التابعين في جميع ذلك مقطوعا وان  
ثبت قلت موقوف علاقلان فحصلت التفرقة في الاصطلاح بين المقطوع والموقوف  
المقطوع فالمقطوع من مباحث الاسناد كما تقدم والمقطوع من مباحث المتن  
كما ترى وقد اطلق بعضهم بهذا في موضع هذا او بالعكس يجوز اذن الاصطلاح  
ويقال للاخيرين اي الموقوف والمقطوع الاثر والسند في قول اهل الحديث هذا حديث

هذا حديث مسند هو مرفوع صحيح في سند ظاهر الاتصال فقوله كالجند  
وقوله صحابي كالفصل يخرج به ما رفعه التابعي فانه مرسل او من دونه معضل او  
وقوله ظاهر الاتصال يخرج ما ظاهره الانقطاع ويدخل ما فيه الاحتمال وما  
يوجد فيه حقيقة الاتصال من باب اولي ويترجم من التقييد بالظهور ان الا  
انقطاع الحق كغلبة المدس والمعاصل الذي لم ثبت لقيمة لا يخرج الحديث  
عن كونه مسندا لطابق لائمة الذين خرجوا المسانيد على ذلك وهذا التوفيق  
موافق لقول الحكم المسند ما رواه الحديث عن شيخ يظهر سماعه منه وكذا  
استحجه عن شيخه متصلا الى الصحابي الى رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم  
واما الخطيب فقال المسند المتصل فعلى هذا الموقوف اذا جاء بسند متصل  
يتبعه مسند لكن قال ان ذلك قد ياتي لكنه يعلقه وابتعد ابن عبد البر حيث  
قال المسند المرفوع ولم يتعرض للاسناد فانه يصدق على المرسل والمفضل والمنقطع  
اذا كان المتن مرفوعا ولا قال به فان قل عدده اي عدد رجال السند فاما ان  
ينتهي الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لم بذلك العدد القليل بالنسبة الى سند  
آخر يرد به ذلك الحديث بعينه بعدد كثيرا وينتهي الى امام من ائمة الحديث  
ذي صفة عليا كال حفظ والفقه والضبط والتصنيف وغير ذلك من الصفات  
المقتضية للترجيح كشيعة وما لك والنوري والناقي والنجاري ومسلم و  
نحوهم فالاول وهو ما ينسب الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم العلو المطلق فان اتفق  
ان يكون سند صحيحا كان لغاية القصوى والافضوية العلو فيه موجود تام  
يكن والثاني العلو النسبي وهو ما يقل لعدد فيه الى ذلك الامام ولو كان العدد  
من ذلك الامام الى منتهاه كثيرا وقد عظم غلبة المتأخرين غلبة عليه ذلك على

موضوعا فهو كالعقد



على غير منهم بحيث اهلوا الاستغفار بما هو اعم منه وانما كان العلق مرغوبا فيه  
لكونه اقرب الى الصحة وقلة الخطاء لانه ما من راوٍ من رجال الاسناد الا  
والخطاء جاز عليه فكما كثرت الوسائط والحال السند كثرت مظان الجور  
وكما قلت قلت فان كان في النزول رتبة زيادة ليست في العلوكا يكون ر  
جاء او توهمه او احفظ واقفه والاتصال فيه اظهر فلا تردد في النزول  
حينئذ اولى واما من حج النزول مطلقا واحتج بان كثرة الجهات تقتضي المسئلة  
فيعظم الامر فذلك حجج بامرجسي عما يتعلق بالصحيح والمضعف في اي العلوكا  
التي الموافقة وهي الوصول الى شيخ احد المصنفين من غير طريق اي الطريق التي تصل  
الى ذلك المصنف المعين مثاله روى البخاري عن قتيبة عن مالك حديثا فلورنا  
من طريقه كان بيننا وبين قتيبة ثمانية ولورنا ذلك الحديث بعينه من طريق  
ابي العباس بن السراج عن قتيبة مثلا كان بيننا وبين قتيبة في سبعة فقد  
حصلت لنا الموافقة مع البخاري في نسخة بعينه مع علو الاسناد على الاسناد اليه  
وفيه اي العلوكا التي البديل وهو الوصول الى شيخ شيخه كذلك كان يقع لنا ذلك الاسناد  
بعينه من طريق اخر الى القعبي عن مالك فيكون القعبي بدل لافيه من قتيبة و  
اكثر ما يعتبرون الموافقة والبديل اذا قارنا العلوكا والاسانيد الموافقة والبديل  
واقع بدونه وفيه اي العلوكا التي المساواة وهي استواء عدد الاسناد في الراي  
الى اخره اي الاسناد مع اسناد احد المصنفين كان يروي النسائي مثلا حديثا يقع  
بينه وبين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يقع بيننا وبين قتيبة في سبعة  
نفسا يقع لنا ذلك الحديث بعينه باسناد اخر الى النبي صلى الله تعالى عليه وسلم  
يقع بيننا وبين النبي صلى الله تعالى عليه وسلم احد عشر نفسا فساوي

نساوي النسائي من حيث العدد مع قطع النظر عن ملاحظته ذلك الاسناد الخاص  
وفيه اي العلوكا التي المصاحفة وهي الاستواء مع تمييز ذلك المصنف على الوجه المخرج  
اولا وسميت مصاحفة لان العادة جرت في الغالب بالمصاحفة بين من تلقاها ونحن  
في هذه الصورة كانا لقينا النسائي فكانا صافينا ويقابل العلوكا باقاه المذكور  
النزول فيكون كل قسم من اقسام العلوكا يقابل به قسم من اقسام النزول خلافا لما يزعم  
ان العلوكا قد يقع غير تابع للنزول فان تشارك الراوي ومن روى عنه في امر من لا  
احود المتعلقة بالرواية مثل السن واللقب والخذ عن المشايخ فهو النوع الذي يقال  
له رواية الا وان لانه جنس يكون راويا عن قريبه وراويا عن كل منهما اي القريبين عن  
الاخر فهو المديح وهو يخص من الاول فكل مديح اقوان وليس كل اقوان مديحا وقد  
صنف النادق في ذلك وصنف ابو شيخ الاصبهاني في الذي قبله واذا روى الشيخ  
عن تلميذه صدق ان كلا منهما يروي عن الاخر فهل يسمى مديحا في بحث والظاهر  
لا لانه من رواية الاكابر عن الاصاغر والتبعية ماحوزة من دياجتي الوجه فيقف  
ان يكون ذلك مستويا من الجانبين فلا يجي فيه هذا او ان يروي الراوي عن من هو دونه  
في السن او في اللقب او في المقدار فهذا النوع هو رواية الاكابر عن الاصاغر ومنه اي جملة  
هذا النوع وهو اخص من مطلقة رواية الابناء والصحابة عن التابعين  
والتي عن تلميذه ونحو ذلك وفي عكس كثيرة ومنه من يروي عن ابيه عن جده لانه هو  
الحادة المسلوكة الغالبة وفائدة معرفة ذلك التمييز مراتبهم وتغريب الناس منازلهم وقد  
صنف الخطيب في رواية الابناء عن الابناء نصيفا واخره جزء لطيفا في رواية الصحابة  
عن التابعين وجمع الحافظ صلا الدين العلوي من المتأخرين مجلد كبير في معرفة من  
عن ابي عن جده عن النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وقسمه اقساماً فمنه



ما يعود في قوله عن جلة على الراوى ومنه ما يعود الضمير على ابن وبن ذلك وحقق  
وخرج في كل وجه حديثا من عروبة وقد لحقت كتابه المذكور وذوت علم تراجم  
كثيرة جدا واكثر ما وقع فيه ما تسلسلت فيه الراوية عن ابيه باربعة عشر بابا وان اشترك  
اننا عن <sup>نحو</sup> ونقدم موت احدهما على الآخر فهو السابق والاخر والاكثر وفقا عليه  
من ذلك ابن الراوين فيه في الوفيات مائة وخمسون سنة وذلك الحافظ  
السلفي سمع منه ابو علي البرادعي احد مشايخ حديثنا رواه عنه ومات على راس  
الحسن مائة ثم كان اخرا صاحب السلفي بالسماع سبطه ابو القاسم عبد الرحمن بن بكى  
وكانت وفاته سنة خمسين وستمائة ومن قديم ذلك ان البخاري حدث عن ثعلبة  
ابن القباس الشراج اشياء في التاريخ وغيره ومات سنة وخمسين ومائتين واخر من  
حدث عن الشراج بالسماع ابو الحسين الحنظلي ومات سنة ثلاث وثمانين وثلاث  
مائة وغالب ما يقع من ذلك ان المسجع قد تفرق بعد احد الراوين عند زمان حتى سمع  
منه بعض الاحداث ويعيش بعد السماع منه دهر اطويلا فيحصل من مجموع  
ذلك نحو هذه المدة والله موفق وان روى الراوى عن اثنين متفقين الاسم في  
اسم الاباء ومع اسم الجد ومع النسبة ولم يتميزا بما يخص كلا منهما فان كانا  
ثقلين لم يفرق ومن ذلك ما وقع في البخاري في رواية عن احمد بن حنبل عن ابن  
وهب فانه اما احمد بن صالح او احمد بن عيسى وعن محمد بن حنبل عن اهل العراق  
فانه اما محمد بن سلام او محمد بن يحيى الذهلي وقد استوعبت ذلك في مقدمة شرح  
البخاري ومن اراد ذلك ضابطا كلينا بمنازلة احدهما عن الآخر فباختصاصه  
اي الشيخ المروي عنه باحد هاتين الامم ومتى لم يتبين ذلك او كان مختلفا بهما معا  
فانك لا تسند فيرجع فيه الى التواتر والظن الغالب وان روى عن شيخ حديثنا محمد

محمد شيخ مر به فان كان منها كان يقول كذب على ما رايت هذا ونحو ذلك فان وقع  
منه ذلك ردة ذلك الخبر لكذب واحد منهما للتعاوض او كان جمعا احتمالا  
يقول ما اذكر هذا ولا اعرفه قيل ذلك الحديث في الاصح لان ذلك محل على سنيان  
الشيخ وقيل لا يقبل لان الفرع منع للاصل في اثبات الحديث بحيث اذا اثبت الاصل الحديث  
ثبت عليه الفرع فكذلك ينبغي ان يكون فرع عليه ويتعلق في التحقق وهذا متعقب فان  
عدالة الفرع لا تقتضي صدقه وعدم علم الاصل لا ينافيه فالثبت مقدم على النافي واما  
قياس ذلك على شهادة ففاسد لان شهادة الفرع لا تسمع مع القدرة على شهادة  
الرواية فافترقا وفي هذا النوع صنفان الدار يطعن كتاب من حدث ونسب فيه  
ما يدل على قوة المذهب الصحيح لكون كثير منهم محدثا باحاديث فلما عرفت عليهم  
لم يتذكروها كحكم للاعتقادهم على الرواية عنهم صادر واوردوها عن الذي رواها عنهم  
عن انفسهم كحديث سرييل بن ابي صالح عن ابي هريرة رضي الله عنه في قصة الناهد  
والجمل قال عبد العزيز بن محمد الدار وروى حديثه بربيعة بن ابي عبد الرحمن عن  
سهيل قال فلقيت سهيلا فسالته عنه فلم يعرفه فقلت ان ربيعة حدثني عنك كذا  
فكان سهيلا بعد ذلك يقول حدثني بربيعة عن ابي محمد بن عيسى عن ابي وا <sup>نظارة كثيرة</sup> اتفق الراوى  
في اسناد من الاسانيد في ضيع الاداء كسمعت فلانا قال سمعت فلانا او حدثنا  
فلانا قال حدثنا فلان وغير ذلك من صيغ او غيرها من الحالات القولية كسمعت  
فلانا يقول اشهد بالله لقد حدثني فلان بالخبر او الفعلية كقوله حدثنا علي  
فلان فاطمنا عن ابي خرو او القولية والفعلية معا كقوله حدثني فلان وهو  
اخذ بالحجة قال اهت بالقدر الى اخره فهو المسلسل وهو من صفات الاسناد  
وقد يقع التسلسل في معظم الاسناد وكحديث المسلسل بالاولية فان السلسلة







اليه بالكتاب من بلد البلد

عن الاذن لم يعتبر بها عند الجمهور وجع من اعتبرها الى ان ما ولته اياه تقوم مقام  
ارسالهم وقد ذهب الى صحة الرواية بالكتاب المجردة من الائمة ولو بقدرت  
ذلك بالاذن بالرواية لانهم اكفوا في ذلك بالقرينة ولو لم يظهر في فرق قوى بين مثاولة  
الشيخ الكتاب من يد الطالب وبين ارسال اليه بالكتاب من موضوع الى اخر اذا خلا  
كل منهما عن اذن وكذا اشترطوا الاذن في الوجادة وهي ان يجد بخط يرف كاتبه  
فيقول وجدت بخط فلان ولا يسوغ فيه اطلاقا خبر في تجرد ذلك لان كان له منه  
اذن بالرواية عنه واطلق قوم ذلك فقلطوا وكذا الوصية بالكتاب وهو  
ان يوصي عند موته او سفره لشخص معين باصله او باصوله فقد قال قوم  
من ائمة المتقدمين يجوز له ان يروي تلك الاصول عنه بحج هذه الوصية  
واباد ذلك الجمهور الا ان كان له منه اجازة وكذا اشترطوا الاذن بالرواية في  
في الاعلام وهو ان يعلم الشيخ احد الطلبة بان يروي الكتاب الفلاني  
عن فلان وان كان له منه اجازة والافلون عبرة بذلك كاجازة  
العامة في المجازة لا في المجازة كان يقول اجزت لجميع المسلمين او لمن ادرك  
حياتي ولاهل الاقليم الثاني او لاهل البلد الفانية وهو اقرب الى الصحة  
لقرب لا تخصار وكذا الاجازة للجمهور كان يكون مبرها او مملأ وكذا الاجازة  
للمعذور كان يقول اجزت لك ولمن سبولدك لفلان وقيل ان عطفة على  
موجود اصح كان يقول اجزت لك ولمن سبولدك والاقرب عدم الصحة ايضا  
وكذلك الاجازة لموجود او معدوم علق بشرط الغير كان يقول اجزت لفلان  
واجرت لمن شاء فلان لان يقول اجرت لك ان شئت وهذا على الاصح في  
جميع ذلك وتدجوز الرواية بجميع ذلك سوى الجمهور لم يبين الماد منه

منه الخطيب وحكاها عن جماعة من مشايخه واستعمل الاجازة للمعذور من قد  
ما ابو بكر بن ابي داود وابو عبد الله بن مندة واستعمل المتعلقة منهم ايضا  
ابو بكر بن ابي حشمة وروى بالاجازة العامة جميع كثير منهم بعض الحفاظ  
في كتاب وروى عنهم على وجه المجمل كثرهم وكل ذلك كافي لابي الصلاح توسع غير  
مريض لان الاجازة المخصصة الحقيقية تختلف وصحتها اختلافا قويا عند القدر  
وان كان العمل استقر على اعتبارها عند المتأخرين فهو دون السماع بال  
الاتفاق فكيف اذا حصل فيها الاسترسال المذكور فانها تزداد ضعفا كذا  
في الجملة خبير من اراد الحديث معضلا او اسه اعلم والى هنا انتهى الكلام  
في اقسام صيغته الاداء ثم الرواة ان انفقت اسماؤهم واسماء اباءهم فصا  
عدا واختلفت اشخاصهم سواء اتفقوا في ذلك ثمان منهم او اكثر وكذلك اذا كان  
اتفقوا ثمان فصاعد في الكنية والنسبة فهو النوع الذي يقال له المحققون والمحققون  
وفائده معرفة شخصية ان نظن الشخص شخصا شخصا واحدا وقد صنف فيه  
الخطيب كتابا حافلا وقد خصه وزدت عليه كثيرا وهذا عكس ما تقدم من  
النوع المستعمل بالهمل لانه يحتمل ان يظهر الواحد وان اتفقت الاسماء خطأ وا  
ختلفت نطقا سواء كان مرجع الاختلاف لنقطة ام الشكل فهو لو تلف والمختلف  
ومعرفة من نقطة من مهمات هذا الفن حتى قال علي بن المديني ان شد الضيف  
ما يقع في الاسماء ووجهه بعضهم بانه شئ لا يدخل القياس ولا فيه شئ يدل عليه  
ولا بعد وقد صنف فيه ابو احمد العسكري لكنه اضاف الى كتابه النسخة ثم افزده  
بالتأليف عبد الغني بن سعيد فجعل في كتابين كتابا في مشبه الاسماء وكتابا في مشبه  
النسبة وجمع شجرة الاداء فطن في ذلك كتابا حافلا ثم جمع الخطيب في كتابه



ابو نصر بن ماکولا في كتابه الاكمال واستدرك عليهم في كتابه جميع اوهامهم  
 وبينها وكتابه من اجمع ما جمع في ذلك وهو عدة كل محدث بعده وقد استدرك  
 عليه ابو بكر بن نقطة ما فاتته او جدد بعده في مجلد صغير ثم ذيل عليه من صور  
 سلم بفتح السين في مجلد لطيف وكذلك ابو حامد بن الصابوني وجميع الذهبي  
 في ذلك ما كان خفرا جدا اعتمد فيه على الضبط بالغلم فله في الغلط والتصحيح المبين  
 لموضع الكتاب وقد بشر الله تعالى بتوضيحه في كتاب سميت به تبصر المفسر  
 المشبه وهو مجلد واحد فضبطته بالحروف على الطريقة المرضية وذوت عليه  
 كثيرا مما امله او لم يقف واختلف الالباء نقطامع ابتداء فها خطأ كجد بن يعقيل  
 بفتح العين ومحمد بن يعقيل بضمها الاول نيا بود والثاني فرباني وهو مشهور ان  
 وطبقتهما متقاربة او بالعكس كان يختلف الاسماء نقطامع تألف خطأ وتفق  
 الالباء خطأ ونطقا كشرح بن نغان وسيرج بن النغان الاول بالسين المعجم والحاء  
 المهملة وهو نابي يروي عن علي رضي والثاني بالسين المهملة والجيم وهو من شيوخ البخاري  
 فهو النوع الذي يقال له المتشابه وكذا ان وقع ذلك لاتفاق في الاسم واسم الاب  
 والاختلاف في النسبة وقد صنف فيه الخطيب كتابا جليلا سماه تلخيص المتشابه ثم قيل  
 هو عليه ايضا بما فاتة او لا وهو كثير الفائدة ويتركب منه ومما قبله انواع منها ان  
 يحصل الاتفاق او الاشتباه في الاسم واسم الاب مثلا الا في حرف او حرفين فالكثير  
 من احدهما او منهما وهو على قسمين اما بان يكون الاختلاف بالتفسير مع ان عدد  
 الحروف ثابتة في الجهتين او يكون الاختلاف بالتفسير مع نقصان بعض الاسماء  
 عن بعض فنحن امثلة الاول محمد بن سنان بكسر السين المهملة ونونين بينهما الف  
 وهم جماعة منهم العوفي بفتح العين والواو ثم القاف شيخ البخاري ومحمد بن سيار

علي وكتبه المحدث علي بن زيد واد  
 نفق الاسماء خطا ونقطا

سيار بفتح المهملة ونشد يد الباء الثانية وبعد الفراء وهم ايضا جماعة  
 منهم اليماشي شيخ عيسى بن يونس ومنهم محمد بن حنين بضم المهملة ونونين الاولى  
 مفتوحة بينهما ياء تخانية نابي يروي عن ابن عباس رضي وغيره محمد بن جبير  
 بالجيم بعدها باء موحدة واخرى كره وهو محمد بن جبير بن مطعم نابي مشهور ايضا و  
 من ذلك معروف بن واصل كره في مشهور ومطرف بن واصل بالطاء بدل العين  
 شيخ اخريدي عنه ابو حذيفة النهدي ومنه ايضا احمد بن الحسين صاحب  
 ابراهيم بن اسعد واخرون واحيد بن الحسين مثله لكن بدل الميم تخانية  
 وهو شيخ البخاري يروي عنه عبد الله بن محمد البيكدي ومن ذلك ايضا احمد  
 حفص بن ميسرة شيخ مشهور من طبقة مالك وجعفر بن ميسرة شيخ لعبد الله  
 بن موسى الكوفي الاول بالحاء المهملة والفاء بعدها صاد مهملة والثاني بالجيم  
 والعين المهملة ثم بعدها فاء ثم راء ومن امثلة الثاني عبد الله بن سريدا  
 منهم في الصحابة صاحب الاذان واسم جدته عبد ربه وراوى حديث الوضوء واسم  
 جدته عامر وهما انصار بستان وعبد الله بن يزيد بن زادة ياء في الاول اسم الاب  
 والثاني مكسورة وهم ايضا جماعة منهم في الصحابة الخطيب تكي انا موسى  
 وحديث في الصحيحين والقادي في ذكر حديث عائشة رضي وقد جمع  
 بعضهم انه الخطيب وفيه نظر ومنها عبد الله بن يحيى وهم جماعة وعبد الله بن  
 يحيى بضم النون وفتح الجيم ونشد يد الباء نابي معروف يروي عن علي رضي  
 او يحصل الاتفاق في الخط والنطق لكن يحصل الاختلاف في الاشتباه با  
 لتقديم والتأخير اما في الاسمين جملة او نحو ذلك كان يقع التقديم والتأخير  
 في الاسم واحد في بعض حروفه بالنسبة الى ما يشبهه مثال الاول الاسود



الاسود بن زيد بن زيد بن الاسود وهو ظاهر ومنه عبد الله بن زيد بن زيد بن  
 عبد الله ومثال الثاني ايوب بن مئذون وايوب بن مئذون ايوب بن مئذون  
 ليس بالقوي والاخر مجربون جماعة ومنهم عند المحققين معرفة طبقات الرواة  
 وفائدة كما من تدخل المشتهرين وامكان الاطلاع على بين التدليس  
 والوقوف على حقيقة المراد من الغفلة والطبقة في اصطلاحهم عبارة عن  
 جماعة اشتركوا في السن ولقاء المشايخ وقد يكون الشخص الواحد من  
 طبقتين باعتبارين كاسن بن مالك فانه من حيث ثبوت صحبة النبي  
 صلى الله عليه وسلم يعد في طبقة الغفلة مثله ومن حيث السن يعد في  
 طبقة من بعدهم فمن نظر الى الصحابة باعتبار الصحبة جعل الجيم طبقة  
 واحدة كما صنع ابن حبان وغيره ومن نظر اليهم باعتبار قدر زائد كالسبق  
 الى الاسلام او شهود المشاهد الفاضلة جعلهم طبقات والى ذلك  
 جرح صاحب الطبقات ابو عبد الله محمد بن سعد البغدادي وكتاب اجمع ما  
 جمع في ذلك كذا من جاء بعد الصحابة وهم التابعون من نظر اليهم باعتبار  
 قدر زائد كالسبق الى الاسلام او شهود المشاهد الفاضلة جعلهم طبقات  
 والى ذلك جرح صاحب الطبقات ابو عبد الله الاخذ عن بعض الصحابة فقط  
 جعل الجيم طبقة واحدة كما صنع ابن حبان ايضا ومن نظر اليهم باعتبار القفا  
 قسمهم كاقبل محمد بن سعد وكل منهما وجه ومنهم ايضا معرفة مواليدهم  
 ووفياتهم لان معرفة مواليدهم يحصل الاسن دعوى المدعى القاء بعضهم وهو في نفس الامر  
 ليس كذلك ومنهم ايضا معرفة احوالهم تعدىلا وتجزيا وجرائة لان الراوى  
 اما ان تعرف عدالتة او يعرف فسفه او لا يعرف فيه شيء من ذلك ومن اهم ذلك

من يدرى  
 لا يدرى  
 من يدرى  
 من يدرى

ذلك بعد الاطلاع بعد معرفة مراتب الجرح والتعديل لانهم قد يخرجون  
 الشخص بما لا يسيلزم رده حدينه كله وقد بيناه اسباب ذلك في معنى  
 وحصرها في عشرة ونقدم شرحها مفصلا والعرض هنا ذكر اللفاظ  
 الدالة في اصطلاحهم على تلك المراتب والجرح مراتب وسوءها الوصف  
 بما دل على المبالغة فيه واصر ذلك التعبير بافعال كاذب الناس وكذا قولهم اليه المنق  
 في الوضع او هو ركن الكذب ونحو ذلك ثم دجال او وضاع او كذب لانها  
 وان كان فيها نوع مبالغة لكنها دون التي قبلها واشهرها اي اللفاظ الدالة  
 على الجرح قولهم فلان ليس ونحو الحفظ او في ادنى مقال وبين اسوء الجرح سبيلهم  
 مراتب لا تخفى فقولهم متروك وساقط او فاحش الغلط او فاحش الحديث او شد من  
 قولهم ضعيف وليس بالقوي او في مقال ومنهم ايضا معرفة مراتب التعديل و  
 ارفعها الوصف ايضا بما دل على المبالغة فيه واصر ذلك التعبير بافعال كاذب الناس  
 او ثبت الناس او اليه المستند في البتة ثم ماكد بصفة من الصفات الدالة على  
 التعديل او صفين كصفة ثقة مراتب التعديل وارتفاعها الوصف ايضا بما دل  
 او ثبت ثبت او ثقة حافظ او عدل ايضا بط او نحو ذلك ادناها ما اشهر  
 بالقرب من اسهل الجرح كمنع ويروى حديثه وبغيره ونحو ذلك وبين ذلك مراتب  
 لا تخفى وهذه احكام تنقل بذلك ذكرها هنا لتلخص القاعدة فاقول نقبل الزكية  
 من عارف باسبابها لا من غير عارف لتلازمي مجرد ما يظهر ابتداء من غير عارف  
 واختبار ولو كانت الزكية صادرة من عارف واحد على الاصح خالفه بشرط انها  
 في الاصح ايضا التوقير بها ان الزكية تنزل منزلة الحكم فلا يشرط فيها العدد و  
 الشهادة تقع من الشاهد عند الحاكم فافترافا ولو قيل ان فصل بين ما اذا كانت الزكية في

من يدرى



في الراوي مستند من منزلة الاجتهاد او الى النقل عن غيره وكان متجها لانه ان كان  
 الاول فلا يشترط العدد اصلا لانه حينئذ يكون بمنزلة الحاكم وان كان الثاني فيجوز فيه  
 الخطأ ويثبت انه ايضا لا يشترط العدد لان اصل النقل لا يشترط فيه العدد فكذا ما تخرج  
 عنه والله اعلم وبغض ان لا يقبل الجرح والتعديل الا من عدل متيقن فلا يقبل  
 جرح من اوطى فيه فخرج بما لا ينقض ردة حديث المحدث كما لا يقبل تركية من اخذ بحج  
 انظاره فاطلق الركبة وقال انه هبتي وهو من اهل الاستقامة التام في نقد الرجال  
 لم يجمع اثنان من علماء هذا الشأن قط على توثيق ضعيف ولا على تضعيف ثقة انتهى  
 ولهذا كان مذهبنا في ان لا يترك حديث الرجل حتى يجمع الجميع على تركه ولجوز  
 المسك في هذا الفن من اهل الجرح والتعديل فانه ان عدل بغير ثبوت كانت  
 كالمشتكك ليس ثابت فيجوز عليه ان يدخل في ذمة من روى حديثنا وهو يظن انه  
 كذب وان خرج بغير تحرير اقدم على طعن في مسلم يرى من ذلك ورسمه ليس سوء يبقى  
 عليه عامر ابدأ لانه تدخل في هذا اداة من الهوى والعرض الفاسد وكلامه لا  
 المتقدين سالم من هذا غالب اوتارة من المخالفة في القوائد وهو موجود كثير فبعنا  
 وحديثنا ولا ينبغي اطلاق الجرح بذلك فقد سنا تحقيق الحال في العلم برواية  
 المستدعي والجرح مقدم على التعديل واطلق ذلك جماعة ولكن محله ان صدر مبينا  
 من عارف بلباب لانه ان كان غير مقرر لم يقدم فيمن ثبت عدالة وان صدر  
 من غير الاسباب بغيره ايضا فان خلا الجرح عن تعديل قبل الجرح في مجمل غير  
 مبين المسبب فاصدر من عارف على المختار لانه اذا لم يكن فيه تعديل فهو في  
 حين الجرح والحق القول الجرح اوطى من احواله وما لى ابن الصلاح في مثل هذا  
 الى التوقف فيه فصحة ومن المنهم في هذا الفن معرفة كنى المستعملين

من اشهر باسمه وله كنية لا يومن ان باقى في بعض الروايات مكنتها لئلا  
 يظن انه آخر ومعرفة اسماء المكنتين وهو عكس الذي قبله ومعرفة اسم من  
 كنيته وهو قليل ومعرفة من اختلف في كنيته وهم كثير ومعرفة من كثر كناه  
 كابن جرح له كنيستان ابو الوليد وابو خالد او كثر نعتة او لقاب ومعرفة من وثقت  
 كنيته اسم ابيه كما ابى اسحق ابراهيم بن اسحق المدنى احدا بناع النابغين وفائدة  
 معرفة نفي الفاطم عن من نسب الى ابيه فقال اخرنا ابن اسحق فنبى النصفين وانما  
 الصواب ان ابى اسحق او بالعكس كما سقى بن ابى اسحق السبى او وافقت كنية كنية  
 نروجه كما ابى ابوب الانصارى وام ابوب صحيان مشهوران او وافق واسحق اسم شيخ  
 اسم ابيه كالربع ابن اسحق عن اسحق هكذا ابى في الروايات فيظن انه يروى عن ابيه كما وقع  
 في الصحيح عن امر بن سعد عن عده وليس نسج الربع والد بل ابوه بكرى وشيخه  
 انصارى وهو بن ماله القصبى المشهور وليس الربع المذكور من اولاده ومعرفة  
 من نسب الى غير ابيه كالمقداد بن اسود نسب الاسود الزهرى لكونه تبناه وانما هو  
 المقداد بن عمرو والى امه كالبى عليه هو اسمعيل بن ابراهيم بن مقيم احد الثقات فليكن  
 اسم امه اشهر بها وكان لا يجب ان يقال له ابن عليته ولهذا كان يقول الشافعى اخرنا  
 او ابنا اسمعيل الذي قال له ابن عليته او نسب الى غيره ما يسبق الى التهم كالحذاء ظاهر  
 انه منسوب الى صناعتها او بيعها وليس كذلك وانما كان يجالسهم فنسبهم وكسبهم  
 النعمى لم يكن من بنى النعم ولكن نزل فيهم وكذا من نسب المجدة فلا يومن بالنسب له بمنزلة  
 اسمه اسم واسم ابيه اسم الجد المذكور ومعرفة من اتفق اسمه واسم ابيه وجده كالحسن  
 بن الحسن بن الحسن بن علي بن ابي طالب فقه وقد نفع اكثر من ذلك وهو معرفة الممثل  
 وقد يتفق الاسم واسم الاب مع اسم واسم الاب فصاعدا كما ابى اليمى الكندى





[illegible]

وضمهم من أفراد الجرح وحين كان بن عدي وابن حبان أيضا ومنهم من يقيد بكتاب  
 مخصوص كحال البخاري لأبي نصر الكلابادي ورجال مسلم كالأبي بكر بن سفيان  
 ورجالهما معا لأبي الفضل بن طاهر ورجال أبي داود لأبي علي الجاني وكذا  
 رجال الترمذي ورجال النسائي بجماعة من الفارسية ورجال السهم الصبحي  
 وأبي داود والترمذي والنسائي وابن باجه لعبد الغني المقدسي في كتابه الأكلار  
 ثم حذبه المزي في تهذيب الكمال وقد حصفته وذوت عليها أشياء كثيرة ونميتها  
 تهذيب التهذيب وجاء مع ما اشتمل عليه من الزيادة قدر ثلث اصله ومن  
 الماتم أيضا معرفة الاسماء المفردة أي التي لم يسم بها غير ذلك الشخص وقد صنف  
 فيها الحافظ أبو بكر أحمد بن هارون البردنجي ذكرنا أشياء نفعوا أعين بعضنا من  
 ذلك قوله صفدي بن سنان أحد الضعفاء وهو بضم المهملة وقد تبدل سينا  
 مهملة وسكون الغين الموحدة بعدها الهملة ثم ياء كياء النيب وهو اسم علم  
 بلفظ النيب وليس هو فردا في الجرح والتعديل بل لابن أبي حاتم صفدي الكوفي  
 وثقه ابن معين ورفق بيته وبين الذي قبله فضعفه وفي تاريخ العقيلي صفدي  
 بن عبد الله يروي عن قتادة قال العقيلي حديثه غير محفوظ انتهى وأخطئه هو  
 الذي ذكر ابن أبي حاتم وأما كون العقيلي ذكره في الضعفاء فإما هو الحديث الذي ذكره  
 وليست الآفة منه بل هي من الراوي عنه عتبة بن عبد الرحمن والله اعلم  
 من ذلك سند ريفح السبن المهملة والنون بوذن جعفر وهو موطن نزاع الجذام  
 مصححة ورواية والمشهود أن يكنى أبا عبد الله وهو اسم فرد ولم يسم به غير فما نعلم  
 لكن ذكر أبو موسى في الذيل على معرفة الصحابة لابن مندة سند رابوا الأسود وروى  
 له حديثا ونقبت عليه ذلك فإنه هو الذي ذكره ابن مندة وقد ذكر الحديث المذكور



محمد بن الترمذ المجزي في تاريخ الصحابة الذين لو اصر في ترجمته سدر مولى  
 ذنبه وقد حثرت كتابي في الصحابة وكذا معرفة الكنى المجردة واللقاب وهي  
 نادرة يكون بلفظ الاسم وقارة بلفظ كنية ويقع بسبب الى عاهة وكذا الا  
 نساب وهي تارة تقع الى القبائل وهو في المتقدمين اكثر من النسبة الى المتأخرين  
 وقادة الى الاوطان وهذا في المتأخرين اكثر من النسبة الى المتقدمين والنسبة  
 الى وطن اعم من ان يكون بلداً او ضياعاً او سكناً او حجارة وتقع الى الصا  
 الصنایع كالخياط والحرف كالبردار ويقع فيه الاتفاق والاستنباه كاد  
 سما وقد يقع الانساب لقابا كالحديث في القوطا كان كوفياً ويلقب القوطا  
 وكان يقضب منها ومن المهم ايضا معرفة اسباب ذلك اى الالقاب ومعرفة  
 الموالي من اعلى ومن اسفل بالرقبة وباللقب او بالاسلام لا كل ذلك الكو  
 من اعلى يطلق عليه مولى ولا يعرف بغير ذلك الا بالانضيم عليه ومعرفة الاخوة  
 والاخوات وقد صنف فيه القدماء كعلي بن المديني ومن المهم ايضا معرفة ادب  
 والطالب وبشبه كان في تصحيح النبوة والنظير من اغراض الدنيا وتحسين الخلق  
 وينفرد الشيخ بان يسمع اذا اخرج اليه ولا يحدث ببلد فيه اول من يريه اليه  
 ولا يترك اسماء احيد لنسبة فاسدية وان ينظر ويجلس بوقاد ولا يحدث  
 قائماً ولا جللاً ولا في الطريق الا ان اضطر الى ذلك وان يسكن عن الحديث  
 اذا خشي التفسير والسيان لمرض او هرم واد اتخذ مجلس الاملاء ان يكون  
 له مستل يقظ وينفرد الطالب بان يوق الشيخ ونا يفهم ويرشد غيره  
 لما سمعه ولا يدع الاستفاضة حياء او تكبراً ويكتب ما سمع تالفاً ويعتني  
 بالنفيذ والضبط ويذكر الجفوة ليس في ذهنه ومن المهم ايضا معرفة

الظاهرية وقت سن الحمل والاداء والاصح اعتبار سن النحل بالتميز هذا في  
 السماع وقد جرت عادة المحدثين باحضارهم الاطفال في مجالس  
 الحديث ويجوزون لهم انهم حضروا ولا يد في مثل ذلك من اجازة  
 المسمع والاصح في سن الطالب بنفسه ان يات اهل لذلك ويصح تحمل  
 الكافرا ايضا اذا اداه بعد اسلمه وكذا الفاسق من باب الاول  
 اذا اداه بعد توبته وثبوت عدالته واما اداه فقد تقدم انه  
 لا اختصاص له بمن معين بل يفتد بالاحتياج وان اهل لذلك  
 وهو يختلف باختلاف الاشخاص وقالب ابن خلاد اذا بلغ  
 الخمسين ولا ينكر عند الاربعين وتعقب بمن حدث قبله كما  
 كما لك ومن المهم معرفة صفة الكتابة الحديث وهو ان يكتب  
 ميمنا مفسراً ويشكل المشكل منه او ينقصه ويكتب الساقط في  
 الحاشية اليمنى ما دام في الطريقة والاف في اليسرى وصفة  
 عرضه وهو مقابلته مع شيخ المسمع او مع نفسه غيره او مع نفسه  
 شيئاً شياً وصنف سماعه كذلك وان يكون ذلك من اصله الذي  
 سمع فيه او من فرع فويل على اصله فان بعدد فليجرح بالاجازة لما  
 خالف ان خالف وصنف الرجل في حيث يندى بحديث اهل  
 بلده فيسوي ثم رجل فيحصل في الرحلة ما ليس عنده ويكون  
 اعتناؤه تكثير المسوع او من اعتناؤه بتكثير الشيوع وصنفه  
 تضييف وذلك اما على المسانيد بان يجمع سند كل صحابي على حده  
 فان شاء رتبته على سواهم وان شاء رتبته على حروف الجيم وهو



وهو اسهل تناولا وتصنيفه على الابواب الفقريه او غيرها بان  
 يجمع في كل باب ما ورد فيه مما يدل على حكمه اثباتا او نفيا والاولى  
 ان يقتصر على ما صح او حسن فان جمع الجميع فليس بين عدل التضعيف  
 وتصنيفه على الملل فيذكر المتن وطرقه وبيان اختلاف  
 نقلته والاخذ ان يثبتها على ابواب ليسهل تناولها او يجمع  
 على الاطراف فيذكر طرف الحديث المدلل على بطلانه ويجمع اسانيد  
 امام مستوعبا واما مقيدا بكتب مخصوصة ومن المهم معرفة سبب  
 الحديث وقد صنف فيه بعض شيوخ القاضى ابو علي بن الزا  
 الحنبلى وهو ابو حفص العبرى وقد ذكر الشيخ في الدين بن  
 دقيق ان بعض اهل عصره شرع في جمع ذلك وكان ما رأى تصنيف  
 العبرى المذكور وصنفوا في غالب هذه الانواع على ما اشرنا  
 اليه غالبا وهى هذه الانواع المذكورة في هذه الخاتمة نقل  
 محض طاهره التعريف مستغنية عن التمثيل وحصرها مستعد  
 فلتراجع لها مبسوطا تراها ليحصل الوقوف على حقائقها والله  
 الموفق الهادى لا اله الا هو عليه توكلت واليه انيب وحسن الله  
 ونعم الوكيل والاحول ولا قوة الا بالله العلى العظيم  
 الحمد لله البر الجواب الذى جلت نفعه عن الاحصاد بالاعدا  
 الهادى الى سبيل الرشاد والموفق بكرمه الطرف السداد و  
 والصلوة على من اخبر بحسن المعاد محمد خير من هدى الى  
 الرشاد والمحمد لله الذى اتم هذه الرسالة على يدي

على يدي اضعف العباد ~~محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن~~  
~~الحمد لله الذى اتم هذه الرسالة على يدي~~  
~~الحمد لله الذى اتم هذه الرسالة على يدي~~  
 الحقد الفقير ذمه زاده فيض الله عليه  
 غفرله ما تقدم من ذنبه وما تأخر